الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليـــم العالـــي والبحث العلمـــي
جامعة الجيلالـــي بونعامة خميس مليانـــة

كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية
قسم العلوم الإنسانية -شعبة تاريخ-

الامتيازات الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1800م-1830م

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر
تخصص: تاريخ حديث ومعاصر

إعداد الطالبتين:
* ناصي أسماء
* بلال أمينة

إشراف الاستاذ:
* عبد الباسط قلفاط

السنة الجامعية: 2016/2015

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليـــم العالـــي والبحث العلمـــي
جامعة الجيلالـــي بونعامة خميس مليانـــة

كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية
قسم العلوم الإنسانية -شعبة تاريخ-

الامتيازات الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1800م-1830م

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر
تخصص: تاريخ حديث ومعاصر

إعداد الطالبتين:
* ناصي أسماء
* بلال أمينة

إشراف الاستاذ:
* عبد الباسط قلفاط

السنة الجامعية: 2016/2015

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يشكر الناس لم يشكر الله

الحمد لله الذي وفقني في إتمام هذا العمل المتواضع و الصلاة و السلام على سيدنا محمد

وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا .

أما بعد

نتقدم بجزيل الشكر إلى من رافقنا بتوجهاته طيلة مدة إنجاز هذا البحث ولم يبخل علينا

بآرائه و افكاره النيرة و يبقى دائما مثال للعطاء والتواضع لأننا نرى فيه نعم الأب قبل أن

يكون أستاذا فألف تحية إلى أستاذنا المشرف عبد الباسط قلفاط.

كما نشكر جزيل الشكر الأستاذ عبد القادر فلوح الذي وجهنا في هذا البحث

لا يفوتنا كذلك أن نشكر جميع أساتذة قسم التاريخ وكل العاملين بالمكتبة الولاية بعين

الدفلى.

وكل من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاز هذه المذكرة.

إهـداء

أهدي عملي المتواضع إلى روح أمي و جدتي من ربتني و أنارت دربي و احاطتني بالصلوات و دعوات رحمهم الله و أسكنهم فسيح جناته وسائر الموتى.

إلى من وقف بجانبي طيلة دراستي وقدم الدعم النادي و المعنوي " عادل، علاء، ياسين ، رضا" حفظهم الله و اطال أعمارهم .

إلى من أظهروا لي ما هو أجمل في الحياة وكانوا ملاذي وملجئي وتذوقت معهم أجمل اللحظات أخواتي " ليندة، حنان ، أمينة"

كما أهدي إلى أغلى ما عندي في الكون

إلى من ادخلت البهجة و السرور في المنزل منذ ولادتها ابنة أخي شيراز

أسماء

إهـــداء

إلى التي رهنني الأقدار بين أحضانها...إلى من تخجل كلماتي حين أذكرها...إلى من تستحي عباراتي حين أشكرها...إلى من تملك أجمل كلمة نطق بها لساني...أمي الحبيبة.

إلى طيف الأمل ورمز الأخلاق والعمل...إلى الذي بذل الغالي والنفيس لإيصالي إلى ما أنا عليه...إليك أنت أبي الحبيب .

إلى سندي ومصدر فخري في هذه الحياة إخوتي و أخواتي" فاطمة الزهراء ، حنان ، إيمان ، بهاءالدين ، آدم ، يوسف "

و إلى صديقاتي " أمينة ، نزيهة ، فاطمة، "

إلى كل من حملتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي، الذين عرفتهم وأحببتهم وأحبوني.

أمينـة

قائمة المختصرات :

ط	الطبعة
ج	جزء
مج	مجلد
ع	العدد
ص	الصفحة
تح	تحقيق
م	ميلادي
تر	ترجمة
د م	دون مؤلف

p	page

مقدمـــــة

موضوع العلاقات الجزائرية – الفرنسية من المواضيع الهامة التي شغلت بال الباحثيين ، فقد قدم هؤلاء الكثير من المعلومات حول الموضوع . ويعتبر الميدان الاقتصادي نقطة هامة في هذه العلاقات التي شغلت الحكومتين ، خاصة و أن هذا الميدان يرتبط ارتباطا هاما بقضية الامتيازات الاقتصادية التي تحصلت عليها فرنسا في البلاد العثمانية عامة ، و الجزائر على وجه الخصوص.

لقد كانت الامتيازات طريقا نحو التغلغل الفرنسي في الجزائر ، لانها تمتلك ثروات عديدة ، جعلت من الشركات الأوربية والفرنسية على وجه الخصوص مكانا مفضلا لاستثمار رؤوس أموالها.

وقد تسببت هذه الامتيازات الفرنسية بالجزائر في سقوطها تحت الاحتلال الفرنسي عام 1830م،ودفعت ثمنها الجزائر غاليا.

إن دوافع اختيارنا لهذا الموضوع تتلخص في:

- **الدوافع الذاتية:**

- الميول الشخصي إلى دراسة تاريخ الجزائر في الفترة العثمانية ، ورغبتنا في البحث وقراءة كل ما كتب حول موضوعنا.
- الرغبة الملحة على معرفة نوع الامتيازات التي كانت تتمتع بها فرنسا في الجزائر.

- **الدوافع الموضوعية:**

- إن الفترة هي فترة تحالف أوروبا ضد الدولة الجزائرية، وهو الأمر الذي أضر بالتجارة الجزائرية ،ومنعهم من تكوين أسطول تجاري.
- إن هذه الفترة هي التي قويت فيها شوكة بكري و بوشناق اليهوديين و صارت شركتهما تلعب دورا هاما في التجارة الخارجية الجزائرية.

وانطلاقا من ذلك حددنا إشكالية عامة لموضوع المذكرة و كانت كما يلي:

إلى أي مدى ساهمت الامتيازات الاقتصادية الفرنسية في المشروع الاستعماري الفرنسي بالجزائر ؟

وتتخلل هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات :

ما هو مضمون الاتفاقيات العثمانية – الأوربية ؟ وما مدى أبعادها على الايالات العربية العثمانية ؟.

ما واقع التجارة الخارجية الجزائرية، وبالدرجة الاولى بالشرق الجزائري لإرتباط المنطقة بالامتيازات الفرنسية؟

فيما تمثلت نتائج و أبعاد الامتيازات الاقتصادية الفرنسية في الجزائر؟

و للإجابة على الإشكاليات المطروحة اتخذنا الخطة التالية:

تضمنت على مقدمة و خاتمة و ثلاثة فصول متبوعة ببعض الملاحق:

الفصل الأول: تناول مضمون الامتيازات و علاقاتها بالدولة العثمانية ، وقسمناه إلى ثلاثة مباحث .

المبحث الأول: مفهوم الامتيازات .

المبحث الثاني: الامتيازات الأوربية في البلاد العثمانية.

المبحث الثالث: بداية الإمتيازات الفرنسية في الجزائر.

وتناول الفصل الثاني، الامتيازات الاقتصادية الفرنسية في الجزائر ، وعلاقاتها بالشركات الأجنبية، وقسمناه إلى مبحثين .

المبحث الأول: الشركات الأجنبية.

المبحث الثاني: التجارة الخارجية في بايلك الشرق .

أما الفصل الثالث: فكان تحت عنوان الامتيازات وعلاقتها بتأزم العلاقات الفرنسية الجزائرية و قسمناه إلى :

المبحث الأول: مسألة ديون بكري و بوشناق.

المبحث الثاني: حملة اللورد إكسموث 1816.

المبحث الثالث: الحصار الفرنسي على الجزائر 1827.

المبحث الرابع: الغزو الفرنسي للجزائر 1830.

و قد إعتمدنا على المنهج التاريخي القائم على التحليل و الاستنتاج الى جانب المنهج الوصفي الذي استخدم في وصف الأحداث وفق زمن يراعي الأمكنة و الشخصيات و الاحداث

أما عن المصادر و المراجع فقد حاولنا التنويع في الكتب المستعملة لمؤلفين مختلفين كل حسب توجهاته من أتراك و اوربيين و جزائريين و أهمها من حيث الاستخدام ، مؤلفات حمدان خوجة بكتابه المرآة الذي استفدنا منه في دقديم بعض المعلومات الموثقة باعتبار المؤلف كان من بين الاشخاص التي تفاعلت مع الاحداث .أما المراجع فلا غنى عن الانتاج الفكري لناصر الدين سعيدوني ، و محمد العربي الزبيري ، و أبو القاسم سعد الله.

أما فيما يتعلق بالصعوبات التي واجهتنا في إنجاز هذه المذكرة أهمها:

- مشكلة اختيار الموضوع علما أننا واجهنا عدة صعوبات في هذا الموضوع
- افتقار البلدة التي نعيش فيها لأبسط الفضاءات الفكرية و عزلتها تماما عن أقرب المكتبات و المراكز العلمية .
- البعد عن المراكز التوثيقية و الارشيفات التي تتوفر على المادة العلمية .
- ضيق الفترة المخصصة لجمع المادة و تزامنها مع فترة دراسة السداسي الأول و منه اجتزنا الامتحانات المتعلقة بهذا السداسي.

في الاخير نشكر الذين ساعدونا كثيرا في انجاز هذه المذكرة ،ونشكر كذلك لجنة المناقشة التي صبرت على قراءة و تصحيح هذه المذكرة.

الفصل الأول

تمهيد:

كان الدولة العثمانية تمنح الامتيازات للدول الأوربية في عدة مجالات ، بحيث جعلت هذه الامتيازات الترابط و التواصل بين الدول عن طريق إقرار الامتيازات ففي المجتمعات الوسطى كانت تعتبر حماية دينية .أما في المجتمعات الحديثة فقد كانت عبارة عن أنظمة و قوانين تقوم بتنظيم العلاقات الدولية المتبادلة بينهما.

ولذلك ففي هذا الفصل سنحاول أن نتطرق للمفهوم الاصطلاحي للامتيازات، وكذا الاتفاقيات العثمانية – الأوربية و أخيرا تطرقنا إلى بداية الامتيازات الفرنسية الاقتصادية في الجزائر قبل 1800 م.

المبحث الاول:مفهوم الامتيازات الأوروبية

المطلب الأول:تعريف الامتيازات.

هي الحقوق والضمانات التي منحها السلاطين العثمانيون للدول الأجنبية على أراضي الدولة العثمانية في فترات مختلفة ،أو تلك التي حصل عليها الأجانب نتيجة لضغوطاتهم السياسية والاقتصادية على الدولة العثمانية في عهود ضعفها وانحطاطها[1].

لقد سمحت هذه المعاهدات التي منحها السلاطين للدول الأوروبية بتدخل في شؤون الدولة العثمانية ، وذلك عن طريق رعايا نصارى بحيث أصبحت هذه الاتفاقيات ملزمة للحكام العثمانيين[2].

كما أن فرنسا كانت تحظى بامتيازات في الشرق الجزائري والتي تنازل عنها خير الدين بربروس[3] سنة 1520م في عهد الملك "**فرانسوا الأول**[4]" ، ففي بداية الأمر كان الهدف منها هو السماح للتجار الفرنسيين باستغلال نقطة واحدة من ساحل البلاد لصيد المرجان[5] .

المطلب الثاني: دوافع الامتيازات.

نظرا للوضع السياسي المعقد الذي كانت تعيشه السلطنة العثمانية في علاقاتها الخارجية مع الدول الأوروبية من ناحية والدولة الصفوية من ناحية ثانية، الذي انعكس بدوره على الجانب الاقتصادي للسلطنة خاصة أن قوة هذه الأخيرة وغناها

1- سهيل صابان ، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، ط3، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000 ، ص 36 .

2- اسماعيل ياغي، **الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث**، مكتبة العيكان، ص 90.

3- **خير الدين بربروس** اسمه الأصلي : خضربن يعقوب لقبه السلطان سليم الأول بخير الدين باشا و عرف لدى الأوربيين بربروسة أي ذو اللحية الحمراء.انظر مذكرات خير الدين بربروس،محمد دراج،ص50

4- **فرانسوا الاول 1494 – 1547** ، ابوه شارل دي فالو تولى مملكة فرنسا منذ سنة 1515 – 1574 .للمزيد أنظر: جمال قنان، معاهدات الجزائر.

5- محمد العربي الزبيري ، **التجارة الخارجية لي الشرق الجزائري 1792-1830**، ط2 ، المؤسسة الوطنية للكتاب ،الجزائر ،1984 ، ص22.

ارتبط بشكل كبير بالتوسع الذي يجلب المال والموارد البشرية للجند لرفد الإنكشارية، وكذلك السيطرة على الطرق التجارية سواء كانت برية أو بحرية لإنعاش الوضع الاقتصاديوالاجتماعي في الوقت الذي بدأت فيه بوادر التبادلات التجارية التاريخية الكبرى التي سيشهدها العالم بدءا من القرن السادس عشرالميلادي.

وبذلك سعت السلطنة العثمانية لإضعاف الغرب في أقوى مواقعه وكذلك مواجهة أخطار التطويق البرتغالي البحري من الخلف، وفي نفس الوقت مقاومة أخطار الإستنزاف الصفوي من البر الشرقي وإحباط التحالفات الصفوية البرتغالية، فكثيرا ماإضطر العثمانيون للإنثناء عن حروبهم في أوروبا والإنكفاء ليواجهوا منافسة البرتغاليون بعد أن إشتدت مزاحمتهم لهم في الأسواق التجارية الشرقية،أو ليعالجوا الأزمات الإقتصادية التي كانت تشد حلقاتهم حولها على إثر الجفاف والقحط الذي كان ينزل لبعض الولايات العثمانية[1].

لعبت العوامل السياسية والإقتصادية دورا بارزا في السياسة الخارجية للسلطة العثمانية نظرا لوجود صلة وثيقة بين المصالح التجارية وبين الدبلوماسية ، فقد كان للإمتيازات الأجنبية قوتها المؤثرة دائما على الدبلوماسية الدولية وقد لوحظ أن المصالح الإقتصادية والتجارية تحل المقام الأول لتشكيل الدبلوماسية الأوربية وتوجيهها[2].

و على الرغم من صعوبة القول بأن هذا الأمر كان هو المحرك في توجيه السياسة للدولة العثمانية الخارجية، إلا أنها كانت تعرف هذا الإتجاه الأوروبي و

1- شمس الدين الكيلاني ، **العثمانيون والاوروبيون في القرن السادس عشر**، مجلة الاجتهاد، العدد 43، بيروت ،السنة 11،ص 121.

2- إدريس الناصر رانسي، **العلاقات العثمانية – الاوروبية في القرن 16**، ط1 ،دار الهدى ، بيروت ،2007،ص258

من ثم سعت للإستفادة منه و تشكيل دبلوماسيتها بما يجاريه[1].عملت السلطنة العثمانية على تقديم العون لكل الإتجاهات المذهبية المنشقة عن الكنيسة الكاثوليكية و البروتستانت، و سعت لبناء علاقات مميزة معهم مبينة لهم أوجه التشابه بين البروتستانتية و الإسلام مستثمرة سياسة التسامح الديني على أرضها و إحترامها حقوق الطوائف المسيحية في شرق البلقان، حتى الأقاليم التي وقعت تحت حكمها "**رودس**" و "**اليونان**" و "**البلقان**" ظلت على أحوالها السابقة في حكم فرسان الداوية أو البزنطيين.

لقد كان هدف السياسة العثمانية في هذه المرحلة إضعاف الإمبراطورية الرومانية المقدسة و إبقاء أوروبا مقسمة دون شن حرب صليبية جديدة موحدة ضد السلطنة العثمانية إلى جانب الصراع السياسي الذي تفجر في أوروبا،حيث كان هناك صراع ديني في حين كانت السلطنة العثمانية تقف دائما مع الطرف الذي يخدم مصالحها السياسية والإقتصادية والعسكرية، وتحاول إقتناص الفرص للتدخل في الشؤون الأوروبية لذلك إستنكر العثمانيون مجزرة سان برتمولي ضد البروتستانت عام 1572م [2].أمام تهافت الدول الأوروبية لكسب ود السلطنة والتقرب من الباب العالي نظرا لما مثلته السلطنة العثمانية من قوة جعلها تهيمن على العالم وفي نفس الوقت سيطرتها على الطرق التجارية التقليدية القادمة من الهند، فإن الدويلات الأوروبية سعت إلى كسب ود السلطنة العثمانية، بغرض المحافظة على مصالحها التجارية التي توارثتها في منطقة الشرق الإسلامي, وذلك عن طريق عقد معاهدات والحصول على إمتيازات تجارية[2]،

1- إكمال الدين إحسان أوغلي ، **الدولة العثمانية تاريخ و حضارة**، ترجمة صالح سعداوي، مركز الأبحاث للتاريخ و الفنون و الثقافة الإسلامية، إسطنبول،1999 ،ص 226.

2- وول ديورانت، **قصة حضارة، محمد أبو درة**،ج3، م 7، المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم، جامعة الدول العربية، القاهرة ،ص 113.

وبما أن الدولة العثمانية في هذه المرحلة كانت في أوج مجدها وقمة عزتها وبطشها كانت تمنح هذه الإمتيازات إلى الدول الأوروبية على سبيل العطف،حتى أن العثمانيون ترفعوا عن تنصيب سفراء لهم في هذه البلدان لا من التجار وسلامتهم[1] ،ومع مجيئ السلطان "**سليمان القانوني**" إلى السلطة خطى عدة خطوات هامة في سياسة الإنفتاح التجارية مع عدد من الدول الاوروبية،وخاصة فرنسا وذلك سنة 1528م وهذه المعاهدة عبارة عن تجديد للإمتيازات التي كانت قد حصلت عليها فرنسا أيام دولة المماليك، وقد إشتملت هذه المعاهدة على ستة عشرا بندا أكثرها إجحافا بحق العثمانيين هي البند الرابع والخامس والسادس والسابع فقد أتاحت لفرنسا تحقيق مصالح تجارية وسياسية وقضائية لم تكن تحلم بها أي دولة أوروبية، أما من الناحية الإقتصادية. فقد أعطت هذه المعاهدة تسهيلات كبيرة للتجار الأوروبيين وذلك ما خص عليه البند الثاني إذ يقول:" **يجوز لرعايا وتابعي الطرفين البيع و الشراء والمبادلة في كافة السلع الغير ممنوع الإبحار فيها وسيرها ونقلها برا وبحرا من مملكة إلى أخرى مع دفع العوائد والضرائب المعتادة قديما**"، بحيث يدفع الفرنسي في البلاد العثمانية ما يدفعه الأتراك ويدفع الأتراك في البلاد الفرنسية ما يدفعه الفرنسيون بدون أن يدفع أي الطرفين عوائد أو ضرائب أو مكوسا أخرى.

ومهما يكن فقد حصلت الدول الاوروبية على عدة فرمانات تمنحها فوائد قيمة لتجارها في أراضي السلطنة العثمانية يتم تجديدها وتطويرها بين الحين والآخر، أو عند استلام السلطان للحكم في الدولة. وبالفعل فقد ازداد النشاط التجاري إثر استخدام السلطنة العثمانية القوة الاقتصادية من خلال منح الامتيازات[2].

1- عبد الكريم رافق، **العرب و العثمانيون**، مكتبة أطلس،دمشق،1974، ص82.

2- إكمال الدين إحسان أوغلي، مرجع سابق ص 227.

فقد زاد ذلك تدعيم قوة حلفائها الأوروبيون من ناحية ومن جهة أخرى محاولة استقطاب أعدائها مثل البابوية ودعوتها للانضمام للاشتراك في الإمتيازات الممنوحة لفرنسا، كما نص على ذلك الجزء الثاني من البند الخامس عشر من المعاهدة العثمانية الفرنسية سنة 1535-1536م وذلك يجعل حرية الإنضمام إلى هذا التحالف مفتوحة أمام بقية الدول الأوروبية من أجل مواجهة العدو المشترك لكل من فرنسا والباب العالي[1] والإمبراطورية الرومانية المقدسة، وبعبارة أخرى كانت الإمتيازاتالإقتصادية العثمانية بقدر ما تخدم المصالح العثمانية – الأوروبية كانت أيضا تخدم الأهداف السياسية لهذه التحالفات[2].

ومن هنا ينبعث الجدل إثر هذه المعاهدات أو الإمتيازات، على توازن القوى بين الشرق والغرب، إذ يمكن القول أن السلطنة العثمانية القوية والمهيمنة كانت تقدم الإمتيازات كمنحة وبعمل إرادي منفوذ كانت قادرة أيضا على جعل ما تمنحه من إمتيازات تنعكس بإيجابية على ميزان القوى بينها وبين الدول الأوروبية، إلا أن هذه الصورة التي حققت على الأقل في عهد السلطان "**سليمان القانوني**" تغيرت تدريجيا بعد ذلك مع دخول السلطنة مرحلة ضعف من ناحية وتنامي قوة ونمو وتوسع الدول الأوروبية من ناحية أخرى، ومن ثم تحولت قواعد اللعبة ونتائجها لتصبح هذه الإمتيازات التي إمتدت إلى دول أوروبية أخرى بعد قرن واحد أهم مظاهر ضعف السلطنة ثم أحد أهم أسباب إنهيارها[3].

المبحث الثاني :الامتيازات الأوربية في البلاد العثمانية

المطلب الاول: الاتفاق العثماني –الفرنسي.

1- **الباب العالي:topkapipalace** (بالتركية: طوب كابي أوتوبكابى سراي) يقع بإسطنبول في تركيا كان مركز الحكم في الدولة العثمانية من سنة 1465-1853م. للمزيد أنظر: سهيل صبان ، مرجع سابق ص 23.

2- الكيلاني شمس الدين،مرجع سابق، ص 150 .

3- إدريس الناصر رانسي، مرجع سابق ص 311 .

لم يلبث الصراع الذي نشب في شبه جزيرة إيطاليا عند أواخر القرن الخامس عشر وبين مملكة فرنسا من جهة وبعض المماليك الإيطالية المدعمة من طرف مملكة إسبانيا في عهد "**فرديناند الكاثوليكي**" من جهة أخرى، حتى تحول إلى صراع شمل منطقة غرب أوروبا وقد إشتهر في تاريخ أوروبا بإسم الحروب الإيطالية التي إتخذت شكل صراع مرير بين بيتين ملكيين كبيرين[1] من أجل الهيمنة على منطقة أوروبا الغربية، وقد كان نتيجة هذا الصراع إشراف فرنسا على خطر شديد هدد وجودها كدولة فلم تجد إلا مد يدها إلى دولة قوية ألا وهي الدولة العثمانية.في ظل هذه الظروف القائمة في فرنسا ظهر التحالف الفرنسي العثماني على مسرح السياسة الدولية، وقد أوفد الفرنسيون مبعوثا إلى البلاط العثماني يطلبون النجدة المساعدة حيث أجابهم السلطان العثماني على طلبه هذا وطمئن الملك الفرنسي بأن ما تعرض له ماهو إلا محنة فائتة[2] .

وقد كان لهذا التحالف صدى في الأوساط المسيحية ضد الملكية الفرنسية بالرغم من ردود الفعل هذه، إلا أن الملكية الفرنسية قد جنبت من ورائه مكاسب هامة والتي مكنتها من تحسين أوضاعها وتحدثنا مصادر عن أول إتصال بين الملك الفرنسي و"**سليمان القانوني**"[3] في إعقاب معركة بافي في 24 فيفري 1525 /931هـ، عندما أرسل "**فرانسوا الأول**" أول بعثة لكن هذه الأخير لم

1- هذان البيتان هما بيت الهانسبورغ النمساوي والغالي الفرنسي .

2- جمال قنان،**معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619- م1830**، ط1 ، دار هومة، الجزائر، 2010 ص41

3- **سليمان القانوني او سليمان خان الاول** 1566/1495 هو عاشر السلاطين العثمانيين واقواهم حكم ما بين 1520/ 1566 خلف اباه سليم الاول بلغت الدولة العثمانية في عهده اوج سيطرتها حيث اصبحت سيدة البحر الابيض المتوسط، للمزيد انظر: مذكر حسنة كمال ، **العلاقات العثمانية – الفرنسية** ، مذكرة ماجستير غير منشورة ،قسم التاريخ،جامعة الجزائر2،2010،ص23

تصل إلى إسطنبول إذ مر باشا مقاطعة البوسنة والهرسك بقتل المبعوث الفرنسي ومن معه والإستحواذ على الأموال والهدايا التي كانت بحوزتهم.

ثم قام "**فرانجباني**" بترأس بعثة ثانية تمكنت من الوصول إلى إسطنبول في ديسمبر سنة 1525م/931هـ، وقد حمل معه رسالتين إلى السلطان "**سليمان القانوني**" الأولى من الملكة "**لويز دي سافو**" والثانية من الملك "**فرانسوا الأول**" الذي كان أسيرا في مدريد، وقد وجد السلطان العثماني في إستنجاد الملك الفرنسي فرصة سانحة لشق الصف المسيحي والولوج إلى العمق الأوروبي عبر الحليف الفرنسي[1] .

أما الفرنسيون فقد تمكنوا بفضل تحالفهم مع العثمانيين من الصمود أمام الغريم الإسباني وإستفادوا من إمتيازات عديدة تضمنتها معاهدة الإمتيازات التي أبرموها مع السلطان العثماني، وقد تضاربت الآراء بشأن تاريخ توقيع هذه المعاهدة فقد ذكر "**شاريا**" أنها وقعت شهر فيفري من سنة 931/1535هـ.

وقد وافقه على هذا الرأي أغلب المؤرخين الفرنسيين[2]، بينما أشار آخرون بأنها وقعت في نفس الشهر من سنة 942/1536هـ وهو التاريخ المدون في نص المعاهدة التي نشرها "**فريد بك**"، حيث أشار بأنه قد ترجم هذا النص من مجموعة البارون دي تيستا الموجودة في المكتبة الخديوية بمصر إضافة إلى ذلك قد أشار الباحث "**بنعبد العزيز القارئ**" بأنه إطلع على نسخة من هذه المعاهدة مترجمة إلى اللغة الإنجليزية فلم يلمس فرقا كبيرا بينها وبين النص الذي أورده

1- مصطفى الغاشي ،**العلاقات الفرنسية – العثمانية خلال القرن 16 وانعكاساتها المستقبلية**، مجلة كلية الادابتيطوان، المغرب ،ع8 ، 1997 ، ص82.

2- محمدفريدبك، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، تح، احسان عباس، دار النفائس، بيروت، 1401هـ/1981م ،ص224.

"**فريد بك**" وبعد إطلاعنا على نسخة من كتاب البارون دي تيستا وجدنا بأن التاريخ الأول هو مذكور أي فيفري 1535م[1] .

وللترجيح بين التاريخين عدنا إلى مؤرخ الإمبراطورية العثمانية "**هامر**" الذي إعتمد على كثير من الوثائق الأرشيفية وعدد معتبر من المصادر المحلية التي كانت تعتمد تاريخ الهجرة في سردها للأحداث، كما أنه يؤرخ لمسيرة السلاطين العثمانيين يوما بيوم تقريبا لقد تكلم "**هامر**" عن قدوم السفير الفرنسي "**ديلافوري**"[2] على السلطان "**سليمان القانوني**" مهنئا له على إنتصاره في بغداد على شاه إيران "**طهما سب شاه**" 1524م-1576م وأنه إستقبله في جويلية من سنة 1535م - 941هـ، عندما كان عازما على الخروج من بغداد نحو مقر السلطنة وقد إستغرقت رحلة العودة حوالي 6 أشهر وفور دخوله إلى إسطنبول في 8جانفي 1536م-942هـ.

كلف الصدر الأعظم "**إبراهيم باشا**"[3]ببدأ الترتيبات مع السفير الفرنسي لعقد معاهدة الإمتيازات والتي وقعت في فيفري من نفس السنة[4] .

1- ياسر عبد العزيزالقارئ ، **دور الامتيازات في سقوط الدولة العثمانية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة ام القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية ،2001/1422 ،ص219.

2- إسمه الكامل **جونديلفوري** احد فرسان القديس يوحنا واول سفير في اسطنبول عين بتاريخ 11فيفري 1534م مهندي اول معاهدة بين فرنسا والدولة العثمانية توفي في القسطنطينية سنة 1537م.

- **ابراهيم باشا 1493-1536م** صدر أعظم عثماني نصبه السلطان القانوني سنة 1523م حيث 3 أشركه في حكمه المطلق وخلع عليه لقب سر عسكر السلطان قاد حملة المجر وانتصر في معركة موهاكس سنة 1526م وعقد مع سفير فرانسوا الأول أول معاهدة إمتيازات اعطيت للفرنسيين اشتهر بتوطد علاقته مع الاوروبيين واركان الدولة وهذا ماجعل السلطان يتوجس منه خفية فامر باعدامه في 15 مارس 1536م،انظرماهر حسن،المصري اليوم،ع2008،ص44.

4-Hammer (de),**Histoire de lempireOttoman depuis son origine jursqu'à nos[4]jour**s,Trad :j.j.Hellert,18Tomes,Bellizard et c[ie] ibraires,paris,1836,T5,pp226-229.

أ- فكرة تبلور التحالف العثماني - الفرنسي 1529-1534م :

كان لتوقيع صلح مدريد في 14جانفي 1526م إثر في تأجيل التحالف العثماني الفرنسي إلى وقت لاحق حيث أطلق سراح "**فرانسوا الأول**" بعد أن فرضت عليه شروط قاسية، وبالرغم من إستنجاد فرنسا بالدولة العثمانية إلا أن علاقتها لم تكن مباشرة معها منذ البداية وإنما كانت بواسطة البندقية[1].بحيث إضطر الملك الفرنسي أن يستعين بقنصل البندقية سنة 1528م، لمسالةتحويل كنيسة إلى مسجد في إسطنبول[2] إلا أن السلطان العثماني رفض هذا الطلب كون المسالة متعلقة بالدين ،ولكن وعد الملك الفرنسي بحماية الأماكن المقدسة كما أنه وقع وثيقة في 20سبتمبر1529م تؤكد الحقوق الفرنسية السابقة لممارسة التجارة في مصر.

ب-التحالف العثماني الفرنسي 1534-1566:

لم ير "**فرانسوا الأول**" أن الدين المسيحي يمكن أن يكون عائقا في ربط علاقات مع دولة إسلامية ، بل كان هدفه الوصول لتحقيق طموحاته دون تحسين أوضاعه ، وهذا ما جعله يبحث التحالف مع العثمانيين ، بالرغم من أن الدولة العثمانية تعتبر عدوة المسيحيين[3] ، في حين يرى السلطان العثماني أن تقربه من

1-.البندقية: هي مدينة إيطالية تقع في قلب البحر الأدرياتيكي، على مفترق طرق أوروبا المركزية، إزدهرت منذ القرن 10،و كانت مركزا هاما للإشعاع الفكري و الفني في عصر النهضة الأروبية .

2- إسطنبول:معروفة تاريخيا بإسم بيزنطة و القسطنطينية و الأستانةإسلامبول هي أكبر المدن في تركيا ،انظر Türkiye istatistik kurumu Address-based population survey 2007. Retrieved on 2008-03-19.

3- حسنة كمال ،**العلاقات العثمانية الفرنسية في عهد سليم الثالث**، إشراف عائشة غطاس ،جامعة الجزائر ،2001 ،ص 15.

فرنسا سيساعده ويحقق له طموحاته في التوسع نحو أوروبا، ومن جهة أخرى يحد من الصراع العثماني الإسباني[1].

جـ- معاهدة الامتيازات والتحالف بين الدولة العثمانية وفرنسا 1529-1535م :

أبرمت أول معاهدة بين فرنسا والدولة العثمانية في المجال التجاري في عام1529م في شكل فرمان صادر من السلطان العثماني "**سليمان القانوني**" وقد تضمنت ترتيبات هذا الفرمان ما يلي:

- تأمين التجار وممتلكاتهم والترخيص لهم في مزاولة شعائرهم الدينية.

- منح القناصلة الحق في فصل المنازعات التي تحدث في المدينة بين رعايا بلديهما.

وتعتبر هذه الترتيبات تقليدية للمعاهدات المبرمة من طرف الدول الإسلامية مع الدولة العثمانية قبل إحتلال "**سليم الاول** " لمصر،غير أن هذا الفرمان أضاف عنصرا آخر وهو إعتبار مدينة الإسكندرية مدينة مفتوحة لكل التجار الأوروبيين دون أستثناء شرط قبولهم الإنطواء تحت حماية أحد القناصلة السابقين[2].كذلك ظهرت معاهدة بين السيد "**لافوري**" و"**سليمان القانوني**" في شكل فرمان بتاريخ 4 فبراير1535م مؤكدا فيها حالة السلم والوئام بينهما مدى حياة العاهلين، إلا أنها وسعت ما جاءت به معاهدة 1529م فيما يتعلق بالتسهيلات الممنوحة للتجار الفرنسيين بالإسكندرية بحيث أصبحت شاملة في جميع أراضي الإمبراطورية العثمانية ، كما منحتهم الحق في بيع وشراء كل السلع غير محظورة الدفع من الرسوم سوى التي كانت تدفع في العادة 10بالمئة على الواردات و5

1- علي محمد الصلابي، **الدولة العثمانية عوامل النهوض و أسباب السقوط**، دار الفجر للتراث، القاهرة، 2004، ص249 .

2- علي محمد الصلابي ،مرجع سابق ، ص 249 .

بالمئة على الصادرات من ثمن السلعة ، كذلك وسعت في الصلاحيات القضائية بحيث أصبح للقنصل الفرنسي الحق في الفصل في المنازعات التي تحدث بين رعايا دولته ، كما نصت على الكيفية التي يتم فيها تسوية هذه النزاعات بين الطرفين والتي يكون فيها الفصل للقضاة بحضور مترجم القنصلية ، إضافة إلى حرية الإبحار لرعايا كل من البلدين وعدم تفتيش مراكب بعضهما البعض عند إلتقائهما في البحر[1].

إن هذه المعاهدة قد جعلت الفرنسيين يدعون بأن لهم وجودا مخولا في القدم فوق هذه الأراضي ، فـ"**أوجين بلانتي**" يجزم بأن البند الثاني عشر من معاهدة الإمتيازات لسنة 1536م يعد إعترافا من الدولة العثمانية بالإمتيازات التجارية للفرنسيين في الجزائر وتونس، كما أن "**فيرو**" قد سبق "**بلانتي**" في إشارته إلى تنصيص المعاهدة على المراكز الفرنسية وإن لم يشير إلى رقم البند المذكور إلا أنه ذكر بأن "**دي لافوري**" قد نجح في إدراج بند إضافي متعلق بالموضوع في النسخة التي بعثها السلطان إلى حكام الجزائر مع أوامر مشددة بإحترام بنود المعاهدة، حيث تحصل بعض التجار على مدينة بيزا الإيطالية على إمتياز صيد المرجان على الساحل الواقع بين رأس الوردة و طبرقة ،وقد توسعت العلاقات التجارية بين المغرب و أوروبا خاصة مع شبه جزيرة إيطاليا هذا ما زاد إهتمام التجار الأوروبيين بتجارة المرجان، وذلك بزيادة الطلب عليه في الأسواق الأوروبية ، ومنذ عام 1561م إستقر تاجران "**توماس لانش**" و"**كارليندیدي**" في مكان قريب من مرسى الخرز أطلقا عليه إسم باستيون[2] فرنسا وكونا شركة بهدف

1- جمال قنان ،مرجع سابق، ص 43-46 .

2- **الباستيون** حصن فرنسا التجاري الواقع على بضع كلومترات شرق مدينة عنابة على السلحل الجزائري وقد اسس في القرن السادس عشر، للمزيد انظر: feraud.histoire des villes de la willes de la provine de constantine.la calle.type de l associationouvrier.aillaud et c .alger.1877.p93.

القيام بصيد المرجان ، ويبدو أن هذا الإمتياز منحته الجزائر لنابليون بصفة شخصية ولمدى الحياة وبعد وفاته فقط يمكن لملك فرنسا أن يعين شخصا قبله لإدارة شؤون الإمتياز.

المطلب الثاني : الاتفاق العثماني البريطاني

يعد النشاط التجاري البريطاني فيما وراء البحار بداية من القرن السادس عشر و قبل ذلك كانت هذه الأخيرة تعيش تحولات و تغيرات في أنظمتها، لهذا لم تكن مهتمة بأمور القارة الأوروبية.

عقد السلطان العثماني "**سليمان القانوني**" أول إتفاقية تجارية مع فرنسا في 1535م و التي دعت بريطانيا للتوقيع عليها لتصبح ثلاثية ، إلا أن بريطانيا لم تستجب لهذا الطلب و لقد جاء أول إتصال بين بريطانيا و الدولة العثمانية عندما حل أحد المستثمرين "**أنتوني جنكسن**" في بلاط السلطان العثماني في حلب بحيث وقع السلطان إتفاقا مع التاجر و حصل بموجبه على:

-حق المتاجرة في كل مدن الدولة العثمانية مماثلة لما حصل عليه الفرنسيون ولقد تم توقيع هذه الإتفاقية سنة 1580م و التي سمحت لهم بـ :

* فتح الموانئ أمام التجار البريطانيين .
* السماح لهم بالإقامة و مزاولة البيع و الشراء في كافة السلع[1] .

تم عقد هذه الإتفاقية بسبب عدم تطور التجارة البريطانية مع الدولة العثمانية و هذا عند تأسيسها مجموعة من المستثمرين في شركة الليفانت[1]لإحتكار التجارة مع ولايات الدولة العثمانية .

1- ميمونة حمزة المنصور ،**تاريخ الدولة العثمانية**، ط1 ، دار الحامد، عمان ،2008 ،ص75 - 76.

إن أهم سلعة كانت تروجها الشركة هي الصوف الإنجليزي إلا أنها لم تتمكن من الصمود أمام المنافسة القوية من السلع الفرنسية ، لهذا بدأت الشركة نشاطها بالمتاجرة في الجلود و الصمغ و العطور و ريش النعام ، و لكن المردود المالي كان ضعيفا فقررت الشركة إغلاق قنصليتها في 1750م [2].

ولقد تمت إضافة بنود جديدة في هذه الإتفاقية سنة 1675م تمثلت فيما يلي :

السماح للتجار البريطانيين بعدم دفع الرسوم على الأموال التي يدخلونها أو يخرجوها من موانئ الدولة العثمانية .

لتأكيد على حرية التجارة للبريطانيين من كافة السلع بإستثناء السلاح و الممنوعات دون مراقبة و عائق في الموانئ العثمانية .

و قد إقتصرت العلاقات بين الدولة العثمانية و بريطانيا نهاية القرن 18م على المجال التجاري بحيث أن الشركات هي التي كانت تتولى دفع رواتب السفراء البريطانيين و مخصصاتهم .

وهناك نماذج أخرى من الدول الأوربية التي اتفقت مع الدولة العثمانية كالبندقية و النمسا و روسيا[3].

المطلب الثالث: الأثار العامة للإمتيازات :

إن الإمتيازات الأجنبية سهلت في زمن الضعف نفاذ الدول الأوروبية إلى مالية الدولة ، حيث رفضت تلك الدول طلبات الحكومة العثمانية المتكررة لرفع الضرائب الجمركية بقصد زيادة دخلها و التغلب على ديونها و عجزها و على

1- شركة **الليفانت** هي من اهم الشركات التي اقتصر مجال عملها على احتكار تجارة الشرق الاوسط في القرن 18م .انظر فوزي سعد الله،يهود الجزائر المجهولين،ص120.

2- **القنصل:** هو الذي يمثل الشركة و مصالحها في المنطقة فهو يرعى المصالح التجارية اكثر مما يرعى المصالح السياسية للمزيد انظر الغالي غربي دراسات حول تاريخ الدولة العثمانية و المشرق العربي .

3- محمد فريد بك،مرجع سابق ص 430

العكس من ذلك كانت هناك إدارة أجنبية تدير الديون العمومية ليس فيها سوى تركي واحد لا يملك حق التصويت [1] .

و كان من نتيجة تطبيق الإمتيازات هيمنة التجار الأوروبيين الناشطين في الدولة العثمانية على التبادل التجاري في الموانئ و المدن التجارية بإطراد في ظل ضعف السلطنة حتى أصبح التجار يمثلون في قنصلياتهم و بصورة عملية – دولة داخل دولة –، كما أن مجمل التجارة مع أوروبا غدا في قبضة النصارى الشرقيين و اليهود بالطبع الأوروبيين أنفسهم و قد أدى ذلك التفوق المالي قبيل نهاية القرن الثامن عشر إلى إنطلاق شرارة الخلافات العقدية بين الأقليات من جهة و بين الدولة العثمانية من جهة أخرى، و من ثم تنامي النزعات الإنفصالية عن الدولة بسبب شعور رعاياها من النصارى بالإستغناء عن الحكومة في إسطنبول نهائيا[2].

و يؤكد الباحث "**محمد الفيومي**" أن هيمنة التجار الأوروبيين على مقدرات الدولة العثمانية و خيراتها كان منشأها السبق الثقافي و الإقتصادي لدول أوروبا بالإضافة إلى نظام الإمتيازات الذي مكنهم من اكتساب خبرة تجارية و حضارية واسعة عن الدولة و أقاليمها[3].

و يعتقد الرحالة الفرنسي "**فولناي**" أن سبب تنازل العثمانيين المسلمين عن التجارة في بلادهم للإفرنج يعود إلى الضرائب و الجمارك الباهضة التي

1- حسن احمد السلمان،**بريطانيا و الشرق الاوسط من اقدم العصور حتى 1952م**، مطبعة الرابطة ،بغداد 1956م، ص57 .

2- د.قيس جواد العزواي،الدولة العثمانية ،**قراءة جديدة لعوامل الانحطاط**، ط1،الدار العربية للعلوم، بيروت ، 1414هـ ،ص 41 .

3- ناديا مصطفى و آخرون ،**العصر العثماني** ، ج11، ط1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي القاهرة، 1417هـ، ص107 .

كانت مفروضة على التجار المسلمين ، بينما أعفت الحكومة العثمانية الأجانب من الضرائب و خفضت قيمتها [1] و هذا الرأي يفسر عزوف كثير من سكان المدن العربية عن التجارة و التي تركوها للأجانب و تقديمهم للخدمات العامة للأوروبيين مثل : الحلاقة .... الخ ، بالإضافة إلى الأعمال الترفيهية كالرقص و الغناء الأمر الذي أعاق تطور التجارة و الصناعة في المنطقة العربية بأسرها[2] و نظرا لذلك غدت الإمتيازاتعبءا ماليا ضخما على الدولة العثمانية و أقاليمها في العصور المتأخرة [3] .

و من ناحية أخرى فإن الإمتيازات الأجنبية الممنوحة لدول أوروبا كانت من أسباب ضعف الدولة العثمانية ، و ذلك لأنها خولت الرعايا الأوروبيين التدخل في شؤون دولتهم و بالتالي قيامهم بالتواطؤ مع رعايا السلطان من النصارى ، مما ساهم في قيام حركات التمرد و الثورات و الخروج عن طاعة الدولة [4] .

كانت هذه الإمتيازات بمثابة قفزة نوعية في العلاقات بين الشرق الإسلامي الممثل في السلطنة العثمانية و الغرب المسيحي الممثل في الدول الأوروبية و بذلك بدت هذه الإمتيازات فرصة مواتية لإتباع نهج سلمي للتوفيق بين المصالح المتعارضة للمسيحية و الإسلام ، حيث كان المسلمون لا يعرفون عن أوروبا إلا و جهها القبيح الذي كان يتمثل في الحروب الصليبية التي تعرضت لها أقاليم الشرق الإسلامي غير أن الدوافع الأساسية التي أظهرت هذه

1- نور الدين حاطوم،**تاريخ عصر النهضة الاوروبية** ، دار الفكر، دمشق، 1405هـ، ص 346 .

2- **الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط** ،مرجع سابق ، ص 41 .

3- ادريس الناصر رانسي ،مرجع سابق ،ص 224 .

المعاهدات إلى عالم الوجود لم تكن لها صلة بالعلاقات السلمية التجارية ، و لكن برغبة العثمانيين في خلق الشقاق[1].

و التفرقة بين الأمراء المسيحيين بدليل أن الأسباب التي حفزت الدولتين على عقد هذه المعاهدات لم تكن تظهر في بنودها الإقتصادية التجارية ، بالرغم من أن الدافع الإقتصادي يأتي في المرتبة الثانية .

كانت هذه الإمتيازات قد جعلت التعاون العسكري يبرز بشكل كبير فيها و يظهر ذلك بشكل جلي في معاهدة 1553م في بندها الأول لمحاربة "**شارلالخامس**" إذ يقول :"**إن جلالة السلطان** "**سليمان**" **الترك أرسل عمارة بحرية في بحر التوكسان للإمبراطور** "**شارل الخامس**"، **و قد أعان بذلك** "**هنري ديفالو**" **لمدة سنتين بناءا على طلبه المتكرر في بادئ الأمر و بالخصوص بناءا على ترجياته البالغة أقصى درجات الخص**[2] " .كما أن هذا الوضع أصبح خطرا هدد مصير الدولة العثمانية بأسرها و هذا ما أشار إليه المستشرق "**أندريه ميكال**" بقوله :"**إن الإمتيازات الأجنبية ثم التدخلات العسكرية الاجنبية و أحيانا النشاط المكثف للإرساليات الدينية راحت تربط الطوائف المسيحية أو بعضها إقتصاديا و ثقافيا بالغرب**[3] ".

المبحث الثالث :بداية الامتيازات الفرنسية الاقتصادية في الجزائر قبل 1800م.

إن موضوع العلاقات الفرنسية الجزائرية يعطي أهمية خاصة بالنسبة للبلدين، حيث تمتد جذورها الأولى إلى بداية ظهور الدولة الحديثة في القرن

1- يوسف رابع علي الثقفي، **الامتيازات العثمانية الفرنسية 941هـ/1535م** ،مجلة كلية العلوم الشرعية و الدراسات الاسلامية ،العدد ،06،م1982الرياض،ص 147-148 .

2- فريد بك، مرجع سابق ص 224 .

3- كمال الدين الحناوي،**الاسلام و حضارته**، المكتبة العصرية، صيدا ،1981م ،ص483

السادس عشر وتمثل الفترة التي سبقت الغزو الفرنسي فترة متميزة بين الجزائر وفرنسا، بحيث تم تحويل أسس هذه العلاقات من حالة صداقة راسخة متجردة من خلال عقد معاهدات تجارية بين البلدين إلى حالة عداء وعدوان.

المطلب الاول :الفترة الأولى من 1520-1619م.

كانت فرنسا تبذل كل جهدها للحفاظ على صداقتها مع الجزائر وقد تدعمت هذه الصداقة في عهد "**بابا حسن**"[1] وخاصة في الإمتيازات التي كانت تحظى بها في الشرق الجزائري منذ تنازل "**خير الدين بربروس**" لها سنة 1520 .

لقد إستطاعت الجزائر أن توفق موقفها الإستقلالي في صياغة سياستها الغربية خلال عهد البايلربايات والمحافظة على علاقتها مع الدولة العثمانية، بحيث برز هذا الإتجاه في علاقتها مع فرنسا في هذه الفترة وموقفها من المسألتين البارزتين تمثلتا في :

1-مسألة إعتماد القنصل الفرنسي في الجزائر.

2-قضية تطبيق الإمتيازات التي منحت للفرنسيين في الأراضي العثمانية في الجزائر[2].

ظلت العلاقات الجزائرية الفرنسية طوال فترة حكم امراء البايلربايات جيدة حيث عمل الريس سنان والريس طرغوت مع القباطنة القدماء من الفرنسيين كما لجا الرياس في بعض الاحيان الى ميناء بروفانس واخذوا منه الارزاق وكان هنري الثاني وشارل التاسع يقدمان المعلومات للبحارة الجزائريين عن تحركات

1- **بابا حسن** هو داي من دايات الجزائر، حكم ما بين عامي1682-1683م، في فترة تبعية الجزائر للدولة العثمانية، وانتهى حكمه بعد ان قتله ميزومورتو الذي تولى بعده حكم الجزائر،انظر العربي الزبيري،ص55.

2- جمال قنان، **العلاقات الجزائرية الفرنسية** ، مج2، منشورات وزارة المجاهدين ، الجزائر ، 2009، ص 49 .

الاسبان ونظرا للعداء الاسباني الفرنسي حصل الفرنسيون على اذن باستخراج المرجان من السواحل[1]

وتشير بعض المراجع الى وفود مبعوثين فرنسيين الى الجزائر في عامي 1551-1553م اذ ا ناول تسمية للقنصل الفرنسي الى الجزائر كان في 15 سبتمبر 1564م اما بالنسبة للامتيازات ومسالة تطبيقها في الجزائر فقد تبينت منذ البداية استحالة التفاهم حولها خاصة عندما توسعت في عهد كل من السلطانين "**مراد الثالث**" في عام 1581م والسلطان "**أحمد الأول**" عام 1604م على حساب المصالح الحيوية للدولة العثمانية والجزائر على حد سواء.

لقد كان السلاطين العثمانيين يجدون مخرجا وذريعة لرفض مطلب الفرنسيين المستمرة لتطبيق معاهدة الإمتيازات على الجزائر وذلك بنصيحتهم بتسوية هذا الموضوع مع بايلربايات الجزائر أنفسهم، لكن الفرنسيين في مفاوضاتهم لتوسيع معاهدة الإمتيازات وتمديدها في عام 1581-1604م قد حصلوا من السلطان العثماني على ترتيب تمثل فيما يلي:

تعميم تنفيذ معاهدة الإمتيازات على جميع مناطق الإمبراطورية بدون تمييز، بحيث إعتبروا أن كل من يعرقل تنفيذها أو يخالفها يعتبر عاصيا ومتمردا ويجب أن يعاقب على ذلك[2].

رغم أن البحارة الجزائريين يعاملون معاملة حسنة عندما يرسلون في الموانئ الفرنسية حيث يعطى لهم البارود و الرصاص وأشرعة ومعدات، ومع ذلك فإنهم لم يقلعوا عن أسر الفرنسيين الذين يلاقونهم في البحر وسلب ممتلكاتهم وسلعهم[3].

1- أحمد توفيق المدني ،**هذه هي الجزائر**،(ب ط)، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة، ص 56 .

2-جمال قنان، مرجع سابق، ص56.

3- محمد مطمر، **الغزو والاحتلال الفرنسي للاوراس**، مجلة العلوم الانسانية، ع العاشر، الجزائر ،ص93.

كانت هذه أول معاهدة سياسية في تاريخ العلاقات الجزائرية فلم تكن العلاقات قبل هذا التاريخ ترتكز على أية إتفاقيات أو معاهدات ثنائية، وأهم البنود التي إحتوت عليها هذه المعاهدة هي:

ستحترم المعاهدات المبرمة والمتفق عليها بين المملكتين من أجل السلام والراحة المشتركة لدولتيهما بدقة وستراعى دون أن يصدر من أي طرف أي مخالفات.

تتوقف مختلف عمليات القرصنة والتعديات ولا يتعرض قراصنة الجزائر إلى سفن ومراكب فرنسا في الغرب، كما لا تتعرض إلى التجار الآخرين الذين يبحرون تحت الراية الفرنسية ولا يسمح بتفتيشهم أو بالإستيلاء على بضائعهم ولو كانت ملكا لأعداء الدولة العثمانية.

لا يسمح لقراصنة دول ومملكات أخرى أن يأتوا إلى مدينة الجزائر بأي فرنسي، وإذا حدث وأن جيء به يطلق سراحه على الفور مع إرجاع سفينته وأمتعته.

لا يسمح جلالة الملك إطلاقا بتسليح أية سفينة بموانئ مملكته وثغورها لمطاردة الجزائريين.

يتم إطلاق سراح جل الفرنسيين من أي منطقة كانوا وكل الذين قبض عليهم تحت راية فرنسا، كما يتم إطلاق سراح جل أسرى مملكة الجزائر بفرنسا[1]

المطلبالثاني:العلاقات الفرنسية- الجزائرية 1640-1800م.

كان إرتباط الجزائر وفرنسا في هذه الفترة – قبيل الإحتلال- بالميدان التجاري وكان تجار مرسيليا يشيرون بسلوك مثل هذه السياسة المرنة لما لهم من

1- جمال قنان، مرجع سابق، ص 313

تبادل تجاري عظيم الفوائد مع الجزائر، بحيث أصبحت غرفة مرسيليا تشرف على إدارة هذه العلاقات[1].

ونظرا لإزدهار العلاقات التجارية بين الجزائر وفرنسا فقد ساعد هذا الصفاء في العلاقات السياسية بين البلدين، ومنه فقد كان لفرنسا إمتيازات تجارية في شرق الجزائر{عنابة، رأس بونة ،القل} بحيث كانت تدفع جزيات سنوية لكل من الداي من جهة و باي قسنطينة من جهة أخرى مقابل حقها في صيد المرجان واحتكار تصدير الحبوب إلى أوروبا.

كانت التجارة الخارجية في الشرق الجزائري قبل الإحتلال قائمة على نوعان:نوع يقوم به الأجانب ويتم عن طريق البحر بواسطة موانئ عنابة ، القالة والقل وجيجل ونوع آخر يقوم به الأهالي بواسطة قوافل تسيرها وتحميها قبائل مختصة في هذا الميدان، أما بالنسبة للمواد المصدرة في إطار النوع الأول من التجارة الخارجية فتتمثل في المرجان و الحبوب ،وفي هذه الفترة تم إبرام معاهدة وتعد الأولى في كونها تخص إستغلالالباستيون، فكانت قد أبرمت في 7 جويلية 1640م بين الجزائر وفرنسا حيث تضمنت مايلي:

البند الاول: السفن والمراكب والبولاكر تستطيع إرتياد الموانئ بدون أن يتعرض لها أحد، ويمنع على كل تاجر مزاولة الأنشطة في المنطقة .

البند الثاني: يدفع دي كوكيل لنا عوض عن الأرض التي أجرها وعلى التجارة التي يمارسها في كل من القل وبونة مبلغ أربعة وثلاثين ألف مليون كل سنة[2].

1- **مجلة الجندي**، نوفمبر،الجزائر، 1972 ،العدد 15، ص39.

2- محمود احسان الهندي، **الحوليات الجزائرية**، دمشق ،العربي للإعلان و النشر والطباعة والتوزيع، 1977، ص82.

البندالثالث: يسمح له بإقامة مباني في هذين المكانين باستيونمتسكاريس وفي الرأس الحمراء للدفاع عن نفسه ضد الأجفان الإسبانية وفرقاطات سردينيا ومجورقاومينورقا، وكذلك من أجل توفير مأمن للسفن الإسلامية.

البند الرابع:بإمكانه بناء نقاط حراسة عند مدخل الميناءين.

البند الثامن: يسمح له ببناء وإستأجار في كل من بونة والقل منازل ومخازن وفرن و رحي، لإيواء رجاله القائمين على أمر التجارة أو صيد المرجان.

البند العاشر:يمنع على أي واحد أن يبيع في كل من مينائي بونة والقل الصوف والشمع والجلود لرياس المراكب، كما يمنع على أي أحد الإبحار بهذه المواد وإذا ما وجدت في أحد المراكب فإنها تصادر.

البند الحادي عشر: لا يسمح لأي أحد من أهالي بونة أو القل أو لأي شيء آخر الإبحار في هذه السلع بإسمه أو تحت إسم آخر.

البند الثاني عشر: أدخل السيد صانصون عادات جديدة في هاته التجارة سواءا في بونة أو في القل، ولن يدفع للكاهية رسوما غير التي كانت تدفع في عهد الإنجليز.

البند الخامس عشر: كل الأشخاص الذين يعملون في الباستيون أو على متن سفن الصيد سوءا كانوا جانويين أو كورسكيين أو من الغلامان، فإن غنمهم يتمتعون بنفس الحقوق التي يتمتع بها الفرنسيون فلا يسترقون.

البند الواحد والعشرون: المتعهد معفى وبريء الذمة من كل تعهد وقع في الماضي بين تجار المدينتين من الخراب الذي لحق بالباستيون، وتسبب في ضياع السجلات والإيصالات والمعاملات التي تجرى بين تجار مدينتي بونة والقل.

البند الثالث والعشرون:في حالة حدث خلاف بين الجزائريين والفرنسيين وأدى إلى نشوب حرب لا يحمل الباستيون مسؤولية ذلك، وإذا ما أخلى الباستيون من طرفهم فإنهم ملزمون بدفع الأربعة وثلاثين ضبلون كل سنة[1].

كانت التجارة تمثل جانبا بارزا في العلاقات الفرنسية الجزائرية في الوجه الآخر لهذه العلاقات إلى جانب العلاقات السياسية، إذ يعتبر هذا الترابط العضوي بين المجالين السياسي والتجاري عنصرا ثابتا في العلاقات بين الجانبين، فما من معاهدة يبرمها البلدين إلا ويتلوها إتفاق حول التجارة وإستغلالالإمتيازات الإفريقية، حيث يجب التمييز في العلاقات التجارية الفرنسية الجزائرية بين مجالين :

المجال الاول:يخص تجارة التصدير والإستيراد وكسب التعريفة الجمركية والرسوم المختلفة وحقوق الرعايا التجار في كلا البلدين وواجباته.

المجال الثاني: وهو الخاص بحقوق وواجبات التجار القائمين على إستغلالالإمتياز، سواءا فيما يتعلق بصيد المرجان على الساحل الواقع بين رأس الوردة وطبرقة.

ويبدو أن هذا الإمتياز منحته الجزائر لنابليون[2] بصفة شخصية ولمدى الحياة وبعد وفاته فقط يمكن لملك فرنسا أن يعين شخص من قبله لإدارة شؤون الإمتياز[3].

1- جمال قنان، **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث**، دار الرائد للكتاب ،الجزائر، 2001، ص،113- 114.

2- **نابليون** قائد عسكري وملك فرنسا وملك إيطاليا وإمبراطور الفرنسيين، حكم فرنسا بصفته قنصل عاما، ثم بصفته إمبراطور من العقد الأول من القرن التاسع عشر، كان لأعماله وتنظيماته تأثير كبيرا على سياسة أوروبا –أنظر محاضرات في تاريخ أوروبا الحديث، جاد محمد طه، كلية الآداب، 1997، ص272

3- جمال قنان، نفس المرجع ،ص 283

من كل ما تقدم يمكننا القول أن الإمتيازات التي منحتها السلطنة العثمانية إلى الدول الأجنبية على أراضيها في فترات مختلفة، كانت في بدايتها عبارة عن مساعدات ،ترفعوا عن مداخيلها السلاطين العثمانيين في غالبيتها ،وهذا ماجعلهم يتهافتون على التقرب من السلطنة ،لتصبح فيما بعد هذه الأخيرة حقوقا في نظر هذه الدول وجب الحصول عليها ،وهذا ما فتح المجال أمامهم وخاصة فرنسا في إبرام عدة إمتيازاتإقتصادية في الجزائر.

الفصل الثاني

تمهيد:

تعتبر التجارة في هذه الفترة من أبرز عناصر الثورة نظرا لإعتماد الشعوب عليها لترقى إلى مصاف الدول العظمى، وهي في مفهوم الإقتصاديين إحدى أوجه النشاط البشري الذي يقوم على التبادل، وكلمة التجارة تشتمل على معاني متعددة فهناك التجارة المبنية على العلاقات الدولية وتقوم بها عادة المؤسسات الكبرى المنتشرة في سائر أنحاء العالم، وهناك تجارة محلية تقوم بها في الغالب الهيئات الوطنية ذات نشاط محدود، و التجارة الخارجية ثلاثة أنواع وتكون هذه الأخيرة رابحة إذا كانت البلاد تبيع أكثر مما تشتري، ولذلك عملت بعض الدول دائبة على الإستلاء على غيرها لتجعل منها أسواقا لبضائعها ومصدرا للمواد الأولية التي تصنعها في معاملها ثم تعيد تصديرها كمواد جاهزة تبيعها باهضة، و في هذا الفصل نحاول أن نتطرق إلى الشركات الأجنبية و التجارة الخارجية.

المبحث الأول: الشركات الأجنبية

منذ قيام العلاقات الديبلوماسية بين الجزائر و فرنسا، هذه الأخيرة كانت دائما تسعى لربط الجزائر بامتيازات اقتصادية لفرض سيطرتها على الجزائر. ونتيجة لذلك قامت فرنسا بتأسيس عدة شركات لاستغلال منتجات و ثروات الجزائر البحرية و البرية، وكانت هذه الشركات تحت وصاية القناصلة الذين اهتموا كثيرا بهذه الشركات حتى أصبحت وسيلة من وسائل التدخل الفرنسي في شؤون الجزائر الداخلية، ومن أهم هذه الشركات نجد ما يلي:

المطلب الأول: الشركة الملكية الإفريقية 1741

لقد أنشئت هذه الشركة في 1741/02/22 بظهير ملكي صدر بنفس التاريخ، حيث جاء في مقدمته" لقد اردنا أن ننمي تجارتنا في إفريقية و توفر الرخاء لرعايانا، فقررنا أن نعطي لأصحاب الشركة الجديدة كل الوسائل التي تساعدهم على تطوير العمليات التجارية، وذلك إما بأن تقدم لهم رؤوس الأموال الضرورية أو غيرها من الهبات التي عزمنا على توفيرها لهم"[1].

اتخذت الشركة القالة مقرا رئيسيا لها بحيث كان الفرنسيون يعتبرونها ملكا لهم ولا يحق للجزائريين ان يقدموا إليه، بل كان الأهالي يأتون بالسلع ثم ينسحبون قبل غروب الشمس بحيث كانت القالة تدفع إلى مرسيليا في كل سنة كميو من الحبوب تتراوح ما بين 80 ألف حمولة ثم ارتفعت هذه الكمية بعد سنة 1786 و بلغت 80الف حمولة قمحا و 200 ألف حمولة شعيرا[2].

المطلب الثاني: شركة بكري و بوشناق

1- محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص 194.
2- جمال قنان، مرجع سابق ، ص 120.

لقد كان اليهوديان بكري و بوشناق[1] يديران شركة للتجسس على أحوال المواطنين لفائدة الحكام العثمانيين، وكان لهما أعوان منتشرون في الشرق الجزائري و غربه، و ذلك بإخبارهما بكل ما يتعلق بالسياسة و التجارة داخل الجزائر و خارجها، وقد استغل هذان اليهوديان ثروتهما الطائلة و نفوذهما الواسع لدى بعض الدايات فتدخلا في شؤون البلاد.

كان لي بوشناق اتصال دائم مع الدول الأجنبية ، فقد كان همزة وصل بين هذه الدول و نيابة الجزائر، إذ تدخل في الأزمة التي وقعت بين إنجلترا و الجزائر عام 1800 م، بلغ به التأثير في مجال السياسة الجزائرية أن استقبل باسم الداي قناصلة كل من الدنمارك و السويد الذين جاؤوا محملين بالعوائد و الهدايا للقنصلية سنة 1801م[2].

لقد أدت عملية احتكار اليهوديين للتجارة في القمح و الحبوب بالشرق الجزائري إلى ارتفاع الأسعار، وبالتالي إلى انتشار المجاعة في أوساط الشرق الجزائري.

إلا أنهم لم يقتصروا على تجارة الحبوب فقط ، بل امتد أمرهم إلى كل القطاعات الحيوية في البلاد بحيث سيطرا على مورد هان في ازدها الاقتصاد الجزائري، و الذي تمثل في الأخشاب التي تنهض عليها صناعات السفن و البواخر، فسيطرا بذلك على بيع الأخشاب بكامل المنطقة الممتدة من بجاية إلى نواحي القل.

من خلال ترخيص تحصلا عليه من الداي مصطفى باشا عام 1799م ، وقد كانت نتيجة احتكار هذه المادة أن شهدت البحرية الجزائرية ضعفا عاما في أجهزتها الدفاعية[3] .

1-

2- ابو القاسم سعد الله ، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث**، دار الرائد، 1998 ، الجزائر ،ص 13.

3- مبارك الميلي، تاريخ الجزائر القديم و الحديث،تصحيح ت: محمد الميلي نج2 ، المؤسسة الوطنية للكتاب 1998 ، الجزائر ص 60.

أما فيما يخص الواردات، فغن الشركة كانت تستورد الخردوات و الأقمشة القطنية و الحريرية و القهوة، السكر، التوابل، الرخام و العطريات[1].

المطلب الثالث: شركة السيد باري(paret)

يرجع اتصال السيد باري بالجزائر إلى سنة 1717 م، عندما جاءها يشتري سفينة تتسع لمئة و خمسين برميلا أسماها في ذلك الحين " الإخوة الثلاث" وقد تكرر مجيئه مرتين لنفس الغرض، وفي سنة 1789 م عين مستشارا في قنصلة فرنسا بمدينة الجزائر.

وفي نفس الوقت كلفته الشركة الملكية الإفريقية بتمثيل مصالحها ، ثم عزل من وظيفته الرسمية يوم 27مارس 1790م.إلا أنه بقي مع الشركة إلى غاية 1791 ، بحيث أنشأ محلا خاصا له وتركه لابن أخيه ورجع إلى مرسيليا.

وقد عاد إلى الجزائر بعد مدة خمس سنوات وتولى تسيير شؤونه بنفسه، كما أنه قد اشترى سفينة سنة 1797 أسماها" السعيد" .وبذلك اقتنى باري ثماني سفن من بحارة الإيالة.

مع بداية القرن التاسع عشر بدا التوتر بين الجزائر و فرنسا وهذا ما دعى للسيد باري إلى تسوية الخلاف بين البلدين خاصة في تمتين العلاقات التجارية بينهما، بحيث قدم إلى السيد ديبو تانفيل وكيل الجمهورية الفرنسية. مساعدات مادية و معنوية قصد إبرام الصلح مع الإيالة ،ومن هنا نستطيع القول بانه لم يقدم على طلب المؤسسات إلا أنه كان متأكدا من أنها تحقق له ارباحا كثيرة[2].

1 - فوزي سعد الله، مرجع سابق، ص 20.
2- جمال قنان، المرجع السابق، ص 200.

بحيث ان تلك الشروط التي حصل بها على الامتياز تتماشى مع مصالح كل من الطرفين. فالحكومة الفرنسية كانت تحتفظ بمدخولات الصيد ما عدا الخمسمائة خفير من القمح التي تنص عليها المعاهدة المبرمة و التي يستطيع السيد باري ان يوجهها حيث يشاء و بالمقابل تدفع الاتاوة الى الداي و تعيد اصلاح البناءات المهدمة في مؤسستي القالة وعنابة ات السيد باري يسدد جميع المصاريف الاخرى كما انه يقدم الهدايا و العطايا المعهودة للسلطات المحلية في بايلك الشرق كما انه يتعهد بجمع الرسوم المفروضة على صائدي المرجان و تسليمها كاملة غير منقوصة للحكومة الفرنسية. يلتزم بعدم توظيف غير الفرنسيين وبالا يشغل الاهالي الا إذا وافق نائب قنصل عتابة على ذلك

المبحث الثاني: التجارة الخارجية في بايلك الشرق

ان اختيارنا لميدان النجارة الخارجية في منطقة الشرق الجزائر بأهميته ما كان باعتبار ان ميدان التجارة كان ت حت سيطرة المؤسسات الاقتصادية الفرنسية على وجه الخصوص حيث كانت هذه المؤسسات تزعم بانها الوريث الأساسي في هذه المنطقة ولا يمكن لأي أحد أن يزاحمها فيها، أما منطقة الشرق الجزائري فهي منطقة غنية بالثروات البحرية و الموارد الزراعية مثل الحبوب وغيرها وقد لعب الشرق الجزائري دورا هاما في علاقة الجزائر بتونس بدرجة أولى، و موانئ المشرق العربي و الإسلامي .

المطلب الاول: الصادرات.

قبيل الاحتلال اعتمدت التجارة الخارجية في الشرق الجزائري على نوعان: نوع يقوم به الأجانب، ويتم عن طريق البحر بواسطة الموانئ :عنابة و القالة وستورة[1] إضافة إلى القل وجيجل تحت إشراف مؤسسات عديدة، أهمها: الشركة الملكية الإفريقية[2] والهيئات التي خلفتها فيما بعد إضافة إلى شركة بكري وبوشناق التي كانت تنشط في مقاطعة قسنطينة أثناء حروب الثورة والإمبراطورية الفرنسية لغرض تلبية الحاجيات إلى مختلف أنواع الحبوب أما النوع الثاني كان يقوم به الأهالي[3].

في هذه الفترة كان اليهود بارعين في التجارة حيث كانوا ماهرين في تسويق أسوء السلع وبضائعهم إضافة إلى مخادعتهم لرجال الجمارك الأكثر يقضة ، وبحكم مكانتهم لدى الداي كانوا يضغطون على هذا الأخير فيطلب من السلطات الفرنسية أن تمنع الجزائريين من ينشئوا محلات تجارية في موانئها[4].

ومثل هذه التصرفات هي التي جعلت الجزائريون يتركون هذا النوع من التجارة بين أيدي الأجانب الذين لا تهمهم سوى كثرة الأرباح، مما أدى إلى إنخفاض مستوى الحياة في الجزائر بصفة عامة وفي مقاطعة قسنطينة بصفة خاصة والمواد المصدرة في إطار التجارة الخارجية تتمثل في:

1-المرجان :

[1]- ستورة:ميناء صغير يقع على بعد كيلومترات قليلة غربي سكيكدة.

2- الشركة الملكية الافريقية:أنشات هذه الشركة بأمر ملكي صدر يوم 1741/08/25وتوقفت عندما خلفتها الوكالة الإفريقية يوم 1794/02/07م.

3 -Emerit (Marcel) ,la situation Economique de la régence[3] d'alger en 1830, information historique,N°5,p171

4- محمد العربي الزبيري ،مرجع سابق، ص 84.

يوجد المرجان[1] في أعماق تتراوح ما بين خمس وعشرين ومائتي متر ويكبر بسرعة ، فقد يبلغ إرتفاعه في بعض الأحيان خمسين سنتمتر ويصطاد في السواحل الممتدة ما بين عنابة والقالة ، و قد كانت الشركة الملكية الإفريقية تحتكر صيد المرجان على ساحل الشرق الجزائري ، بحيث كانت تستعمل من أربعين إلى خمسين مركبا وتستخرج سنويا ما بين مائة ومائة وعشرون صندوقا ترسلها إلى معامل مرسيليا.

عند إلغاء الشركة الملكية خلفتها الوكالة الإفريقية حيث عانت كثيرا من تمرد الصيادين إلى أن توقف نشاطها بأمر من السلطان "**سليمان**" قامت الإيالة الجزائرية بإعلان الحرب ضد الجمهورية الفرنسية ، التي إعتدت على مصر وذلك سنة 1798م بعد أن حدث الصلح بين إيالة الجزائر والجمهورية الفرنسية أعيدت جميع الإمتيازات بحيث تركت لها إيجار عام تعويضا للخسائر المادية التي لحقت البنايات خلال المدة التي ظلت فيها مغلقة ، إلا أن هذه المؤسسة لم تستأنف نشاطها إلا في شهر أوت من عام 1802م[2] .

في شهر ماي 1803م قدمت إلى ساحل عنابة والقالة حوالي ثلاثمائة مركب لصيد المرجان ، وأعطيت تعليمات إلى الوكيل المؤقت السيد "**ليون**[1]" ليأخذ حصة عن كل صياد ولكن الصيادين إمتنعوا، وعاد الصراع إلى ما كان عليه ثم إنتزع الداي من فرنسا صيد المرجان وتجارة الحبوب سنة 1807م[2] ، وأعطيت الإمتيازات إلى إنجلترا فسمحت لجميع الصيادين بإستغلال ساحل الشرق الجزائري من عنابة إلى بجاية.

1- يقسم المرجان الى عدة اصناف:المرجان المختار، مرجان الصناديق،المرجان الأسود،المرجان الميت للمزيد أنظر: محمد العربي الزبيري، ص 86.

2- نصر الدين سعيدوني

وقد إسترجعت فرنسا إمتيازات الصيد والتجارة على إثر معاهدة أبرمت يوم 15مارس 1817م إستعادت المؤسسات نشاطها ، وقد ورد في محفوظات الوكالة الإفريقة أن هذه الهيئة حققت في ظرف ثمانية أشهر من العام المذكور ربحا يزيد عن مائة وخمسين ألف فرنك وذلك على الرغم من جميع العراقيل والمصاعب.

2-الحبوب :

كان يصدر من القمح كميات ضخمة إلى مختلف المقاطعات في جنوب أوروبا وخاصة مناطق الوسط الفرنسي ، بحيث أن الشركة الملكية الإفريقية هي التي كانت تحظى في مقاطعة قسنطينة بجميع الإمتيازات ، وهذا ما سمح لها بأن تتحكم في أسعار الصادرات الجزائرية ، إلا أن السلطات الجزائرية تفطنت سنة 1792م بحيث سمحت للتجار الإسبانيين والإنجليز واليهود بشراء محاصيل القمح والشعير من عنابة والقالة ، وفي هذا الصدد تقول إحدى الوثائق لقد علمنا أن الإسبانيين قدموا إلى عنابة وحصلوا على إذن لشراء الحبوب وأنهم يتبايعون مع الداي مباشرة ، إذ يعد الشرق الجزائري قبيل الاحتلال من أكبر المناطق إنتاجا للحبوب[1].

كانت حركة البيع والشراء في مادة الحبوب تخضع إلى وضع المحاصيل المختلفة ، لذلك كانت الشركة الإفريقية الملكية هي التي تحظى بها في مقاطعة قسنطينة بجميع إمتيازاتها في مجال التسويق ، حتى أنها صارت تعتبر تجارة موانئ الشرق الجزائري من إختصاصها وحدها ولا يحق لأية هيئة أخرى أن تتعاطى فيها هذا النوع من النشاط ، ولقد سمح هذا الوضع الممتاز بأن تتحكم

1- محمد العربي الزبيري ،مرجع سابق، ص 86.

في أسعار الصادرات الجزائرية وأن توجه الحبوب إلى الموانئ الأوروبية التي كانت تخزنها هي وفقا لمصالحها الخاصة[1].

لقد ظلت الوكالة الإفريقية قائمة إلى سنة 1799م وهو تاريخ الحملة على مصر، وبعد الصلح أعادت الإيالة جميع الإمتيازات إلى فرنسا وإستأنف التجار نشاطهم بين مرسيليا وموانئ قسنطينة إلا أن تماطل السلطات الفرنسية في دفع ما عليها من ديون جعل الجزائر تلغي جميع المعاهدات المبرمة بينها فيما يخص شراء الحبوب سنة 1806م ، ثم سلمت المؤسسات بعد ذلك إلى إنجلترا مقابل أحد عشر ألف جنيه أسترليني وأخصت شركة بكري وبوجناح بإستغلال موانئ القل وجيجل وبجاية ، وهنا أصبحت مضطرة إلى شراء قمح قسنطينة عن طريق اليهود الليفورنيين[2].

وفي سنة 1818م أعيدت المؤسسات مرة أخرى إلى فرنسا وإستأنفت الحبوب طريقها مباشرة إلى مرسيليا ، ولكن بكل صعوبة نتيجة تكاثر المنافسين وعزم السلطات الجزائرية على منح حق التجارة في موانئها لكل من يريد ذلك من الأجانب ، ثم أصيبت المنطقة بأوبئة تجتاحها من حين لآخر من سنة 1817م إلى سنة 1822م [3] فزهدت السكان في الحياة وأضعفت عددهم فضعفت الفلاحة من جراء ذلك وإنخفض إنتاج الحبوب ، وبالتالي قل بيعها إلى الخارج ولكي لا تتحمل الحكومة الفرنسية مصاريف الوكالة تركت إستغلال المؤسسات إلى أحد الخواص على أن يدفع للجزائر الإتوات المتفق عليها ، وستظل تجارة الحبوب

1- تقول الوثيقة :أن كل هذه القموح التي تشتريها الشركة لا ترسل إلى فرنسا وحدها و إنما تزود بها التجار الجنويين و الكاتاليين و جزر الباليار.

2- اليهود الليفورنين:هم يهود جاءوا إلى الجزائر للإستقرار منذ بداية حكم الدايات و إستغلوا المبالغ المالية لهؤلاء الدايات ،ليحصلوا على إمتيازات هامة و يحتكروا التجارة لصالحهم و كونوا بذلك ثروات كبيرة .

3- يذكر المؤرخون أن الطاعون إجتاح الجزائر مدته أربع سنوات متتالية و أنه قد لوحظ في مدينة عنابة 1818م أن ثلثي المنازل صار مغلقا .

مضطربة على هذا النحو إلى أن يقضي عليها نهائيا عندما تعلن فرنسا سنة 1827م حصارها على الموانئ الجزائرية ومن جملتها موانئ قسنطينة.

3-الجلود :

إشتمل الشرق الجزائري على كثير من الأراضي الخصبة الشاسعة والمراعي التي تكثر فيها أنواع المواشي وخاصة البقر الذي كان يزيد عن الكفاية فيصدر منه إلى الخارج.

هناك دليل على إزدهار الثورة الحيوانية في هذه الناحية نستخرجه من القانون المحلي الذي تخضع إليه القبائل ، وينص هذا القانون في كثير من موارده على أن الذي يعتدي على جيرانه أو يتشاجر مع غيره أو يتعصب لجماعة ظالمة حتى لو كانت من أقاربه تعاقبه القبيلة فتذبح عددا من أبقاره يتناسب مع الجريمة التي إرتكبها ، ومن الواضح أن شعبا يختار البقر كعملة للنقد هو شعب تكثر لديه الحيوانات.

كانت هذه الجلود قبل نهاية القرن الثامن عشر عنصرا من أهم عناصر التجارة التي تتعاطاها الشركة الملكة الإفريقية ووريثتها الوكالة فيما بعد ، وتعتبر مدينة القل أكبر الأسواق فيما يخص هذه المادة إذ تدفع وحدها إلى مرسيليا أكثر من جميع الأسواق الأخرى مجتمعة.

كانت التقارير تذكر بأن الشركة الملكية الإفريقية كانت قبل فترة تستخرج سنويا من مقاطعة قسنطينة ستة وعشرين ألف جلد فقط ، وعليه فإن الممثل الرئيسي للوكالة يؤكد في تقريره الشهري إلى السيد "**ديبوا تانفيل**" بأن هذه الكمية إنتقلت إلى أكثر من ثلاثة أضعاف الأولى ، بحيث أن المؤسسات الإفريقية

صارت تدفع إلى مرسيليا ثمانية ألف جلد في كل سنة تصنع في مدابغها الكثيرة[1].

لقد إحتجت المؤسسات الإفريقية عندما قرر بايلك قسنطينة بناء مدابغ في عنابة لتلبية حاجيات الأهالي ، ففي الفترة مابين 1807م و 1818م سلمت هذه المؤسسات إلى الإنجليز وعندما أعيدت المؤسسات إلى فرنسا في سنة 1818م وجدت الوكالة المؤقتة أن تجارة الجلود موزعة على هيئات مختلفة وأنه من الصعب إعادة إحتكارها.

4-الشموع :

إشتهرت بإنتاجه ضواحي مدينة الجزائر منذ العهد الإسلامي ، بحيث جلب إنتباه بعض الرحالة العرب أمثال "**إبن الحوقل**" و"**الإدريسي**" وكان يدخل بكميات كبيرة في الإستهلاك المحلي، إذ توقد به القناديل وتصنع منه الشموع وكانت تصدر منه الجزائر ما زاد عن إستهلاكها وهو حوالي 400 قنطار سنويا تصدر من ميناء الجزائر وحوالي 300 قنطار تخرج من ميناء عنابة ، وكل هذه الكمية تحتكر شراءها شركة الدار الفرنسية[1].وتذكر بعض المصادر أنه في فصل ربيع كل سنة يقوم أهالي الشرق الجزائري بجني الشموع ثم يبيعوها إلى المؤسسات الفرنسية[2] أو يصدرونها إلى تونس ، كما تذكر المصادر أيضا أن مدينة القل هي أكبر منتج لهذه المادة تبيع وحدها أربعمائة قنطار سنويا للفرنسيين فقط ، ويعتبر التجار الفرنسيون أن الشموع سهلة الترويج وكثيرة المنافع ولكنهم يشتكون من كون المنتجين يصدرون أجودها إلى الإيالة التونسية ، عندما جاءت الثورة خربت المؤسسات الدينية وإضطهدت رجالها فإنخفض إستهلاك هذه المادة في

1- محمد الزبيري ،مرجع سبق ذكره ،ص 88 .
2- [1]عبد القادر حليمي، **مدينة الجزائر نشأتها و تطورها قبل سنة 1930م** ، مطبعة الدار العربية لدار الفكر الإسلامي ،1972م، الجزائر ،ص 306.

الأسواق وبالتبعية إنخفض إستيرادها وحتمت على المنتجين أن يبحثوا عن أسواق أخرى ، فكانت تونس أقربها خاصة وأن أسعارها كانت أرفع بكثير من الأسعار الفرنسية ومن الطبيعي أن المنتج يفضل صاحب الثمن الغالي ، ضف على ذلك أن فرنسا صارت تستعمل المصابيح في ميدان الإنارة وبذلك مالت إلى إهمال الشموع، ومهما يكن فان الوثائق تثبت بأن المؤسسات الفرنسية ظلت تستورد من الشرق الجزائري سنويا حوالي 880 قنطارا من الشموع وأن هذه التجارة لم تتوقف إلا عندما أعلن الحصار على الساحل الجزائري[1].

5-الصوف :

أن كل ثروتنا تتمثل في القموح والأصواف التي نبيعها في ميناء عنابة [2]، حيث تعتبر الصوف مصدر ربح كبير بالنسبة للشركة الملكية الإفريقية التي يذكر السيد "**فورة**" أنها تساهم في جلب أكثر من ثمن الكمية التي تستوردها مرسيليا من آسيا والمشرق ، والتي تقدر سنويا بحوالي أربعين الف بالة .

لكن الوضع تغير في مستهل القرن التاسع عشر عندما شرعت السلطات الفرنسية في الإعتناء بتربية الماشية والأغنام على وجه الخصوص ، وقد وجدت السلطات عاملا محفزا في أقدام الجزائر على حرمان الوكالة من الإمتيازات التي كانت تحظى بها ونقل المؤسسات التجارية إلى الإنجليز سنة 1807م ، وبالفعل فإن مجهودات الفرنسيين قد كللت بالنجاح وأصبحت مرسيليا لا تستورد سنة 1817م سوى نصف الكمية التي كانت تصدر إليها سابقا.

1- محمد العربي الزبيري ،مرجع سابق ص 100 .

2- أحمد باي ، **مذكرات الحاج** ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع،م1 ، ط2، 1981م ، الجزائر ، ،ص 85.

6-التبغ :

يعتبر من أهم الصادرات الزراعية حيث إشتهر بإنتاجه سهول متيجة وسهول عنابة وأجود أنواعه هو الشبلي الذي كان يزرع بسهل متيجة ، وقيل أن كلمة الشبلي هو إسم لأحد الأتراك إشتهر بزراعة التبغ بالقرب من بوفاريك[1] ، يضاف إلى ذلك أن ميناء الجزائر كان يصدر في بعض السنوات قليلا من التمور والتين والزيتون والعنب الجاف وريش النعام والملح ، وقليلا من المنتجات أهمها الزرابي والمناديل المطرزة وكذلك العبيد المسيحيين.

المطلب الثاني : الواردات .

يستورد الشرق الجزائري من أوروبا نسبة ضئيلة تتمثل في ثلاثة أصناف :

1-المواد الاولية : وهي الرصاص والحديد اللذان يستعملان في الصناعة المحلية ولم تبلغ قيمة الواردات من هذا الصنف الأول ثلاثمائة وسبعين بياسترا في ظرف عشر سنوات ، أي ما يعادل مائة وخمسة وثمانين فرنكا عن كل سنة وهو مبلغ زهيد جدا لا يكاد يذكر إذ لا يكفي حتى لشراء طن واحد من القمح[2].

2-المواد المصنوعة: وهي الأقمشة والكتان والحلي والخردوات والكاغط ، وإن واردات الشرق الجزائري من هذه المواد لم تبلغ قيمتها في ظرف عشر سنوات سوى12.300 بياسترا أي ما يعادل 61.500 فرنك.

3-المواد الغذائية: وتشمل السكر والقهوة والتوابل التي يستعملها السكان في حياتهم اليومية وقد إستورد الشرق الجزائري من أوروبا مباشرة في هذا المجال، وفي نفس المدة ما قيمته 6570 بياسترا أو ما يعادل 3285 فرنكا سنويا[3].

1- أندريه بريتيان ،**الجزائر بين الماضي و الحاضر** ، ،ديوان المطبوعات الجامعية ،1984م الجزائر ،ص159 .

2- محمد زروال ،المرجع سابق ،ص 32. أنظر الملحق رقم 1.

3- محمد العربي الزبيري ،مرجع سابق ،ص 102.

إن أهم واردات الجزائر هي البضائع التي كانت تدخل في صناعة السفن مثل الحبال والحيد والأخشاب والمعادن ، وكل هذه البضائع والمستوردات كانت تستوردها الجزائر من بلدان أوروبا الشمالية من بريطانيا والسويد وهولندا ثم الولايات المتحدة مقابل أمنها ، أو مقابل قليل من المنتجات المحلية مثل الحبوب في سنوات الوفرة والزيوت.....الخ[1].

1- أندريه برينيان ،مرجع سابق ،ص 156 .

خلاصة الفصل:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى مبحثين، تضمن المبحث الأول الشركات الأجنبية التي كانت تزعم أنها الوريث الأساسي في بايلك الشرق و نذكر من بينها الشركة الملكية الإفريقية و شركة بكري و بوشناق أما المبحث الثاني تكلمنا على التجارة الخارجية في بايلك الشرق .

الفصل الثالث

المبحث الأول: مسالة ديون بكري وبوشناق.

لقد كان لتدخل اليهوديين بكري و بوشناق في العلاقات الجزائرية الفرنسية أسوء الأثر في تأزم العلاقات بينهما.

خلال السنوات 1793 أو حتى 1798 كانت فرنسا تعيش أصعب مراحل حياتها، وكانت الجزائر الدولة الوحيدة التي تمدها بالأرزاق بحيث فتح الباي حسين باشا جميع الأسواق الجزائرية للفرنسيين، في ذلك الوقت ، حيث بلغت ديون الأهالي على فرنسا خمس ملايين فرنك فرنسي، إضافة إلى اليهوديان بكري و بوشناق اللذان كانا يمولان الجيش الفرنسي عند غزوها لإيطاليا ، بحيث أصبح مقدار الأموال التي حصلت عليه فرنسا من الجزائر أربعة عشر مليون فرنك فرنسي[1].

في سنة 1801 أبرمت معاهدة صداقة بين الجزائر و فرنسا بحيث تعهدت هذه الأخيرة بتسديد الديون السالفة مباشرة إلا أن الجزائر لم تحصل عليها، وفي سنة 1819 عقد الملك الفرنسي اجتماعا لتصفية الحسابات الفرنسية بشكل قطعي ، وخلال شهر واحد أعطت اللجنة المجتمعة نتيجة للنزاع الذي استمر خمس وعشرين سنة[2] .

في 21 من حزيران سنة 1820 أحال وزير الخارجية الفرنسية موضوع الديون إلى اللجنة لدراستها و قد أقر القانون الفرنسي هذه القروض و قبلت بها كافة الجهات المختصة على تلك بسنوات إلا على مليوني فرنك منها.

لقد خفض الفرنسيون المبلغ من أربعة عشر مليون فرنك إلى سبع ملايين فرنك ، كما أن القانون الفرنسي ينص على أن الذي يعترض على بنود المعاهدة

1- عزيز سامح ألتر ، **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، ط1 ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1989م ،ص 617.

2- محمد زروال، نفس المرجع ، ص 89.

يحجز على الأموال و توضع في الصندوق، والمبالغ المحجوز عليها ليست 200 ألف فرنك.

و إنما هي مليونان ونصف مليون فرنك و بما أن فرنسا هي التي اعترضت على المعاهدة لذلك تم الحجز على مليونيين و نصف مليون فرنك، أما فيما يخص الأربع ملايين و نصف فقد تدرع القنصل بأنها دفعت لليهوديين و قد فر بكري إلى ليفرون وبوشناق إل فرنسا ، وهنا كتب الداي رسالة إلى الملك الفرنسي يقول:" إن القنصل ديفال اتفق مع اليهوديين و حصل ديفال على حصة كبيرة من هذه النقود و بناء عليه فهو لا يريده قنصلا في الجزائر و إنه يرغب بإعادة اليهوديين ليتم تقديمهما إلى العدالة " إلا أن الداي لم يتلقى جوابا على رسالته، و إذا المسألة تتطور و تكبر بين الطرفين[1].

المبحث الثاني: حملة اللورد إكسموث 1816

قدمت إنجلترا تقريرا إلى إسطنبول تشكو فيه من تصرفات الأوجاق و تطالب الدولة العثمانية بوضع حد لتلك التصرفات السيئة و في حال عدم قيامها بعمل جاد فإن كافة الدول المطلة على البحار ستعتمد إلى إتخاذ قرار قاس ضد الأوجاقات ، فأجابتها الدولة العثمانية بأنها لن تتدخل في حال قيام الحرب بين تلك الدول و أوجاقات الغرب [2] .

إتفقت الدولة العثمانية مع حكومات إنجلترا ، النمسا و روسيا ضد أوجاقات الغرب في تشرين الثاني سنة 1816م ، حيث أرسلت إنجلترا أسطولها الموجود في البحر المتوسط إلى الجزائر و عهدت إلى اللورد "**إكسموث**" بقيادته و معاقبة الجزائر بشدة لأنها حصلت على الموافقة الرسمية من السلطنة العثمانية

1- عزيز سامح ألتر، مرجع سابق، ص 618.

2- عزيز سامح ألتر ،**الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية** ،تر/د.محمود علي عامر، دار النهضة الأوروبية ،بيروت 1989م،ص605.

بإنزال العقاب الصارم بالجزائر و كان الأسطول يتألف من سفينة بثلاثة عنابر و خمس قليونات و أربع فرقاطات و سبع زوارق ، ووصل الأسطول إلى الجزائر في 31 آذار سنة 1816م[1].

عندما شاهد الداي الأسطول الإنجليزي سلم القنصل الإنجليزي رسالة يطلب فيها توسط إنجلترا لإقامة الصلح بين حكومتي صقلية و سردينيا ، وكان الداي لا يرغب بدخول مباحثات الصلح مع الحكومات المذكورة لكن الأميرال طلب من الداي "**عمر باشا**" إجراء مباحثات مع حكومات تلك الدول بنفسه ، إلا أن الداي رفض ذلك فأرسل الأميرال تهديدا له يحذره فيه بأنه في حال عدم قيامه بالمباحثات خلال ساعتين فإنه سيبدأ بقصف المدينة ، فإضطر "**عمر باشا**"قبول المباحثات بنفسه و بما أن إنجلترا كانت مسؤولة عن تنظيم و رعاية أمور حكومات سردينيا و صقلية و هولندا فقد عملت على إقامة الصلح بينهم و بين أوجاقات الغرب، كما إنظمت كل من جنوة و بعض جمهوريات إيطاليا إلى مفاوضات الصلح و قد إشترطت تلك الحكومات إقامت الصلح بنفس الشروط التي عقدتها إنجلترا و نابولي و البرتغال ،و قد تعهد القنصل الإنجليزي في الجزائر بإشراف على مصالح سردينيا و بعد ذلك عرض الإميرال التكليف التالي:

من الآن فصاعدا يمنع إستخدام الأسرى المسيحيين و خلال ستة أشهر يدفع عن كل أسير مسيحي مبلغ خمسين قرشا ثم يمنح حريته ، لقد كانت تلك المباحثات عجيبة و مذهلة و على الرغم من ذلك فقد قبل معظم بنودها ، إلا أن مسألة الأسرى و فديتها المحددة بخمسين قرشا على الأسير الواحد سببت مشكلة كبرى لأنها لا تتعلق بالجزائر فقط بل بتونس و طرابلس الغرب أيضا ، فقال لهم

1- يقول ديقراموننت أن إنجلترا توسطت لإقامة الصلح بين الجزائر ووكيل من سردينيا و صقلية و يذكر أن الأسكول جاء إلى الجزائر في الخامس عشر من أيار و ليس في 31 آذار ،و أن قائد الأسطول كان يتكلم بإسم جميع الدول المسيحية حول تسليم الأسرى و إطلاق سراحهم.

الداي يجب إستشارة الدولة العلية فقبل الإميرال هذا الشرط و نقلت سفينة إنجليزية الموضف المكلف بالذهاب إلى إسطنبول ،ثم غادر الأمير البلاد[1] .

بدأ سكان الجزائر يتناقلون شروط الإتفاقية و يقولون كيف يحق للمسيحيين التدخل بالشؤون الإسلامية و العادات المتبعة لهم فأصفر عن ذلك حدوث عصيان في البلاد ضد الداي ، و تعهد بدوره للجميع بإلغاء الإتفاق الذي عقده مع الأميرال و إتجهوا بذلك إلى الجالية الإنجليزية[2].

أما أهالي وهران و بون فقد هاجموا الإنجليز و الإيطاليين الموجودين هناك و قتلوهم كما قتلوا كافة العاملين بصيد المرجان ، ولدى وصول النبأ إلى إنجلترا تحرك أسطولهم بقيادة "فون كابلن" و إنظمت إليه قطع الأسطول الهولندية المتواجدة في مضيق سبتة ، فأصبح عدد قطع الأسطول ثلاثة و ثلاثون قطعة بحرية ، و في الثالث من شوال وصل الأسطول إلى مدينة الجزائر .

عمل الداي على إقامة الترتيبات الدفاعية و بنفس الوقت كان أمراء الصناجق و قد وصلوا مع جنودهم إلى مدينة الجزائر ،وعلى الفور باشروا بإتخاذ مواقعهم القتالية في حين إتخذ الداي بطارية الفنار مقرا له و بما أن القنصل كان صديقا حميميا للداي حاول إقناعه بإقامة الصلح مع الدول الأروبية، إلا أن الداي "**عمر باشا**" أجابه بالرفض و قال له :"**الحكومات الصغيرة غدت تمانع القرصنة ،و لكي نضمن إطعام أفراد الإنكشارية يجب أن تستمر أعمال**

1- عزيز سامح ألتر،مرجع سابق ،ص608.

2- عندما ألقي القبض على القنصل و الجالية الإنجليزية كان الأسطول موجودا أمام مدينة الجزائر و لكنه لم يحرك ساكنا ،و يضيف قراممونت أن الداي قرر الدفاع عن المدينة فأرسل أمرا إلى أمير صنجق قسنطينة يأمره بهدم المؤسسات التجارية المسيحية الموجودة في الساحل و قتل من فيها ،وبالفعل تم قتل حوالي مائتي شخص من العاملين في المؤسسات و جرح و أسر حوالي مائة شخص آخرون /و أن الأسطول الإنجليزي دخل ميناء الجزائر.

القرصنة "[1] ،وفي الحقيقة كان "عمر باشا" كأسلافه مجبرا على الإستمرار بالحروب لإرضاء الإنكشارية و في التاسعة صباحا أرسل اللورد "**إكسموث**" مندوبه يطلب جوابا نهائيا خلال ساعتين، لكن الداي رفض إعطاء جواب نهائي في هذا الصدد و في الثانية و النصف خرج عضو البرلمان البريطاني من الميناء و أعطى إشارة عدم الإتفاق .

ساعدت الرياح الشمالية التي هبت خلال تلك الفترة الأسطول على الإقتراب من مدينة الميناء ،و أصبحت لا تبعد عنهم أكثر من ميل تقريبا و قد تم الإتفاق على إشارة القصف من مركب المفاوضات الذي يحمل عضو البرلمان ،و بعد هذه الإشارة تبدأ المعركة و كان الأميرال فوق سفينة "**شارلوت**" (سفينة الملكة).

فتحت السفن الإنجليزية و الهولندية نيران مدفعيتها فجأة و كان تأثير سفن الأسطول التي إقتربت من الميناء كثيرا و خاصة على الفنار و مكسر الأمواج ،كما أن مدفعية سفينة (لاندرة) تمكنت من إغراق 42 مدفعا في الميناء لم يستعمل منها سوى ثلاثة و ثلاثين مدفعا و ذلك بسبب ضيق الوقت و القصف المفاجئ من قبل السفن الإنجليزية و الهولندية ، فالجزائريون لم يتوقعوا أن يكون الهجوم كثيفا و مفاجئا بهذه الصورة لأن قسما كبيرا من الأهالي خرج إلى شاطئ البحر لمشاهدة سفن الأسطول ،و قد فقد الكثير من هؤلاء الأبرياء حياتهم منذ الطلقات الأولى ،و في واجهة القلعة المطلة على البحر كان يوجد خمسمائة مدفع لم تستخدم منذ زمن بعيد و كان قسما من هذه المدافع يعود إلى زمن "**خير الدين بربروس**"[2] .

1- أندريه ريمون ،**المدن العربية الكبرى في العصر العثماني** ،تر/لطفي فرج ،القاهرة ،دار الفكر للدراسات و النشر و التوزيع ،1991م ،ص56.

2- عزيز سامح ألتر،مرجع سابق ،ص 610.

بعد مرور لحظات الحيرة و الدهشة بدأ الجزائريون يركزون دفاعهم المستميت بقصف المدفعي من كلا الطرفين كان مدهشا و مذهلا ، لكن العدو و بعد نصف ساعة من تبادل إطلاق النار تمكن من إسكات مدفعية الجزائريين في موقع مكسر الأمواج ،و في الساعة الخامسة مساءا حصل توقف جزئي للقتال ثم بدأ من جديد و إستمر حتى منتصف الليل ، بلغت خسارة الجزائريين قرابة خمسمائة جندي أما عدد القتلى من الأهالي فقد قدر حوالي سبعين شخصا ، في حين قدرت خسائر الأعداء من القتلى و الجرحى حوالي ثمانمئة و ثلاثة و ثمانين جنديا ، كما دمرت لهم سفينة تفجير و قد أطلق الأسطول أكثر من خمسين ألف قنبلة و تسعمائة و ستون قذيفة ، أما الداي "**عمر باشا**" فقد ظل في بطارية الفنار إلى أن تهدمت تماما و بذلك يكون قد إنتقى لنفسه أخطر موقع لكنه اظهر شجاعة منحت جنوده الحماس ، وقد قام بنفسه بإطلاق المدافع و خلال طلقاته الثلاث تمكن من إصابة سفينة الإميرال "**إكسموث**"[1] .

لم يكن الجزائريون على علم بأن ذخيرة الأعداء قد نفذت منهم و أنهم غدوا من الجزائريين مجبرين على التفاهم ، حيث أرسل الداي "**عمر**" قنصل السويد إلى الإميرال فعاد القنصل و معه السيد "**شارل بنزور**" و النقيب "**بريس بان**" ،وتم الصلح وفقا لإتفاقية معهودة بين الجزائر و الإميرال الإنجليزي[2] و بناءا على هذا التعهد الذي قدمه "عمر باشا" في المعاهدة السابقة ،فقد أقام مع هولندا إتفاقية [3] و بناءا على هذه التوصيات التي صدرت عن مؤتمري فيينا و إكس لاشابل لم يعد الأسرى يعاملون معاملة العبيد بل أصبحوا يعاملون معاملو أسرى الحرب ، ولهذا أعلن الداي عن حرين القرصنة و قد إستفاد الداي من هذا القرار فطالب

1- د.م، **دليل إفريقيا لسنة 1875م** ،تاريخ الجزائر في سنة 1816م و معلوماته نقلا من تاريخ البحرية الفرنسية 1830م ،ص384 .

2- أنظر الملحق رقم

3- أنظر الملحق رقم

توسكانياو السويد و الدنمارك بالضرائب المستحقة عليهم ، كما أصدر أمرا إلى الرياس بمهاجمة السفن العائدة من حكومة بروسيا و هامبورغ ،وكان الأمريكيون يدركون الضائقة التي يواجهها أوجاق الغرب و خاصة من ناحية وضع شروط الصلح بما يتناسب و مصالحهم[1].

المبحث الثالث: الحصار البحري الفرنسي على الجزائر وموقف الدولة العثمانية:

إن علاقات الجزائر مع الدولة العثمانية ، هدفت إلى تشكيل تحالف قوي ضد أي اعتداء خارجي أوربي يستهدف الجزائر و الدولة العثمانية، بحيث نجد أن الجزائر ساعدت الدولة العثمانية في كثير من الحروب ضد التحالفات الأوربية.

ومن ناحية أخرى كانت الضريبة هي أهم مفاتيح العلاقات الجزائرية الأوربية[2]، و نظرا للقوة العسكرية للجزائر و المتمثلة في أسطولها البحري وسيطرتها على البحر الأبيض المتوسط من جهة ، وعد درة الدول الأوربية على مواجهته عند فشلها في تحقيق إجماع حقيقي لمواجهة الجزائر بعد مؤتمر فينا 1815 و مؤتمر أكس لا شبيل 1818 ، إلا أن فرنسا اضطرت للتحرك بمفردها بعد فشل حملة إكساوث الإنجليزية سنة 1816 ، وقد كانت المشاريع الفرنسية لاحتلال الجزائر قائمة منذ عهد الملك لويس التاسع (1220 م/1270)، وقد ازداد اهتمامهم أكثر بعد تمكنهم من الظفر بالامتيازات التجارية[3].

1- مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر 1816م.

2- وليام سبستر ، طائفة رياس البحر، بتحقيق و تقديم عبد القادر زيادة ، الشركة الجزائرية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 1980 ، ص 136.

3- ناصر الدين سعيدوني ، ورقات جزائرية ، 20 ، دار البصائر ، الجزائر ، 2009 ، ص 321.

و اقتصادية كبيرة و التي تمثلت في صيد المرجان في السواحل الشمالية الشرقية الجزائرية[1] .

فقد منح السلطان العثماني امتيازات كبيرة للفرنسيين كسماحه لهم بصيد المرجان و ممارسة بعض الأعمال التجارية فقط ، لكن الفرنسيين تجازوا المطلوب و قاموا ببناء تحصينات عسكرية حولها وتدعيمها بالمدافع و الجنود، حيث أن السكان إعتقدوا أن الفرنسيين كانوا يهدفون من وراء ذلك جعل المنطقة مستعمرة فرنسية حيث قاموا بتعديلها في كل مرة.

وهذا ما أقلق فرنسا بحيث ادعت بأتن هذا العمل هو اعتداء على الأراضي الفرنسية و قد عرفت العلاقات الجزائرية الفرنسية عدة تحولات تراوحت بين السلم و العداء.

لقد وضعت فرنسا عدة مشاريع استعمارية قبل احتلالها للجزائر أهمها مشروع ديكارسي(Dekarsy) سنة 1791م ، ومشروع تيدنا (tidnaat) ومشروع روقي (drovett) و أخيرا قيامها بالحصار البحري ضد الجزائر في 15 جوان 1827 مستغلة بذلك ذريعة المروحة[2].

التي حصلت في 29 أفريل 1827[3].

و على إثر هذه الحادثة نقل القنصل الفرنسي دوفال تفاصيل الحادثة إلى الحكومة الفرنسية و التي بدورها اعتبرت تصرف الداي حسين إهانة لشرفها، و اعتبرتها فرصة لإعلان الحرب على الجزائر.

1- جمعي خمري، **المشاريع الفرنسية لاحتلال الجزائر** ، محاضرة ألقيت في ندوة خمسينية الثورة الجزائرية للمؤرخين العرب المنعقدة في أيام 22- 23 نوفمبر بقسنطينة ، جامعة منتوري ، ص ص 01 -02.

2- حادثة المروحة تمثلت في طرد الداي حسن القنصل الفرنسي وقال مشيرا إليه بمروحته بعدما استقر هذا الأخير الداي في رده، على المطلب المتمثل في مصير الديون الجزائرية و الرسائل التي وجهها إلى ملك فرنسا ..... ص 34 – 35.

3- ناصر الدين سعيدوني، **الحصار البحري الفرنسي على الجزائر** ، المجلة التاريخية المغاربية ، تونس ، العدد 06 ، 1976 ، ص 35.

وقد بد:أت فرنسا تتحرك بالقيام بعدما أرسلت عدة شروط تعجيزية إلى حكومة الجزائر و منحتها مهلة للرد عليها لكن الداي حسين رفضها جملة و تفصيلا و هنا بدأ الفرنسيون في تحركاتهم بالقيام بالعمل العسكري القائم على القوة الحربية البحرية رغبة منها في الضغط على الجزائر للاستجابة على مطالبها التعجيزية في حق الداي الذي رفض شروط الحكومة الفرنسية و التي كانت تسعى لاحتكار امتيازات في الجزائر و لو بالقوة [1].

بعد انتهاء مدة الإنذار التي منحته فرنسا لحكومة الجزائر لم يجب الداي حسين على أي من شروط الصلح، فأعلنت فرنسا الحرب على الجزائر و كان ذلك في 1827/06/12 م، وكان رد الجزائر أن أعلنت الحرب هي الأخرى على فرنسا بعد ثلاثة أيام فقط من الإعلان الفرنسي[2] . و بدأت فرنسا في حصار الجزائر من ناحية البحر غير أن الداي حسين و سكان مدينة الجزائر لم يهتموا بهذا الحصار لأنهم اعتادوا على الحملات الأوربية و الاعتداءات المتواصلة على الجزائر فاعتبرته الجزائر مجرد حركة حربية سرعان ما تزول كالتي سبقتها غير أن عملية الحصار البحري للحربية اختلفت كثيرا عن الهجمات الأوربية السابقة، حيث قاد الأسطول الفرنسي الضابط كولي (Clig) حيث قام هذا الأخير بتطويق الجزائر ، وضرب حصار قصري عليها .

استمر الحصار لمدة طويلة و كانت عواقبه وخيمة على الجزائريين ، كما كلف فرنسا خسائر كبيرة قدرت بثمانين مليون فرنك فرنسي سنويا، و لما تولة بولينياك رئاسة الحكومة الجديدة سنة 1828 طلب من السلطان العثماني في اسطنبول التدخل لحل المشكلة و ذلك لإرغام الداي على تلبية شروط فرنسا[3].

1- المرجع نفسه، ص 36.

2- سامح ألتر ، مرجع سابق، ص632.

3- سعيدوني، مرجع سابق، ص 36 .

كان الباب العالي يتبع الأحداث باهتمام كبير حول تطورات الأزمة الجزائرية الفرنسية ، بحيث حاولت الدبلوماسية العثمانية التدخل لحل النزاع من خلال إرسال مبعوث لها إلى الجزائر فهو خليل أفندي في نوفمبر 1829 ، بحيث قام هذا المبعوث العثماني بإجراء محادثات مع الداي حسين وممثلين من الحكومة الفرنسية لتقريب وجهات النظر و تقديم الحلول المناسبة ترضي الطرفين، إلا أنه فشل وذلك بسبب تدخل الجنرال الفرنسي و الذي كان يفرض شروطا تعجيزية على الجزائر الأمر الذي جعل الداي حسين يرفضها[1].

إن صمود الجزائريين في وجه كل هذه المؤامرات الفرنسية حال دون نجاح الحصار مما اضطر بمجلس النواب الفرنسي إلى تقديم شروط أخرى للداي حسين بواسطة رئيس الوزراء ماتينياك سنة 1829 م ، و التي تضمنت إطلاق سراح الأسرى المسيحيين و إرسال مبعوث إلى باريس لإعلان الهدنة إلا أنه رفضها ، عندئذ تأكدت فرنسا من استحالة التفاهم مع الجزائر ، وجهزت لذلك حملة عسكرية كبيرة لحروبها بشكل نهائي[2].

المبحث الرابع: الغزو الفرنسي للجزائر 1830

بعد الحصار الفرنسي على الجزائر (1827م-1830 م)سحبت فرنسا سفنها بعدما لم تحقق النتائج التي كانت تنتظرها فقررت إرسال حملة عسكرية إلى الجزائر في 31 ماي 1830م لاحتلالها بشكل مباشر، وحسب رأي القنصل الفرنسي الدوق دولافال أن هذه الحملة كانت ترمي بشكل خاص إلى القضاء على القرصنة و الاسترقاق في المتوسط.

1- أرجمون كوزان، **السياسة العثمانية اتجاه الاحتلال الفرنسي**، ترجمة عبد الجليل التميمي، منشورات الجامعة التونسية ، 1970 م، تونس، ص 27.

2- صالح عياد، **الجزائر خلال الحكم التركي(1514 – 1830)** ،ط2 ، دار هومه للطباعة و النشر ، 2007 ، الجزائر، ص 42.

وكذلك التخلص من دفع الضرائب و الإتاوات التي كانت تدفعها الدول الأوربية مقابل مرورها في البحر الأبيض المتوسط، كذلك كانت الحملة تهدف إلى تأديب داي الجزائر و استرجاع شرف فرنسا و التأثر لها و الحصول على تعويضات[1] .

و خلال ذلك كانت المساعي العثمانية قائمة من أجل حل الخلاف بين البلدين ، بحيث كلف الباب العالي في شهر مارس 1830م طاهر باشا لتوصيل رسالة من الجزائر بعدما قام بكل الترتيبات التي تخص الجانب الفرنسي للحصول على إذن دخول الجزائر[2]، إلا أن الفرنسيون رفضوا منحهم ترخيص المرور و دخول الجزائر.

بعد الإنزال العسكري في الجزائر أعلنت السلطات الفرنسية الباب العالي في 06 أوت 1830م احتلال الجزائر بشكل رسمي عن طريق سفارتها اسطنبول، وعلى إثر ذلك طالبت الدولة العثمانية من فرنسا إعادة الجزائر إليها وذلك باعتبارها إيالة عثمانية تابعة لها[3].

1- وليام شالر ، **مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر(1816م -1824م)** ، تعريب و تقديم اسماعيل العربي ن الشركة الوطنية للنشر و التوزيع الجزائر ،1988 ، ص147 .

2- أرجمون كوزان، **السياسة العثمانية اتجاة الاحتلال الفرنسي.**

3- كوزان ، مرجع سابقن ص 38.

خلاصة الفصل:

هذا آخر فصل من فصول الامتيازات الاقتصادية الفرنسية في الجزائر(1800م –1830م) و قد تناولنا فيه أهم المحطات التاريخية، و التي كانت منعرج خطير في العلاقات الجزائرية الفرنسية و ذلك لتعرض الجزائر فعليا للاحتلال الفرنسي، والذي من خلاله كنت نهاية الحكم العثماني في الجزائر ودخول الجزائر مرحلة جديدة وهكذا و في الأخير ما عسانا إلا أن نقول أن هذه المرحلة كانت محل نقاش العديد من المؤرخين.

خاتمة

و في الأخير نأمل أننا وفقنا في دراستنا المتواضعة التي مست الجانب الاقتصادي للجزائر في الفترة المعاصرة كما نأمل أننا أجبنا على تساؤلاتنا التي طرحناها في الإشكالية، كما أن هذه النتائج التي توصلنا إليها لا تعد أحكاما نهائية و إنما تفتح أفقا جديدا للبحث العلمي الأكاديمي المتواصل، لذا وجدنا أنفسنا أمام عدة نتائج نلخصها في ما يلي:

- إن الإمتيازات العثمانية –الفرنسية_البريطانية كانت لها أثار إيجابية كبيرة تمثلت في النقاط الأتية: أولا توفير المواد الحربية اللازمة لواجهة العجز المتصاعد في مخزون الدولة الذي إستنزفته الحروب ضد الدولة الصفوية الرافضية ،ثانيا إنقاض المسلمين في شمال إفريقيا والأندلس المحتل من المصاعب التي أحاطت بهم من جراء العدوان الإسباني و البرتغالي المشترك و إيجاد أرضية خصبة لتوحيد جهود المملكتين ، البريطانية والسعدية ضد الغزاة ، ثالثا كسر الإحتكار التجاري الذي مارسته البندقية و فرنسا لعقود طويلة و بالتالي تحرير إقتصاد الدولة من هيمنة التجار الكاثوليك الموالين للكنيسة البابوية في روما وتنويع و زيادة مصادر الدخل للدولة علاوة على إنعاش التجارة في الموانئ المختلفة ، و أخيرا تكريس الخلافات الدينية بين الدول اللأوروبية نتيجة إنتصار بريطانيا على الأسطول الإسباني، و إنهاء الوجود السياسي لدولة البرتغال الكاثوليكية ، و ظهور دولة هولندا البروتستانتية التجارية العظمى ، وبداية تكوين النظام النظام الرأس مالي العالمي .
- عملت وكالة الباستيون خلال عهد نابليون على توريد كميات كبيرة من القمح الجزائري نحو فرنسا، رغم أنه من المواد الغير مسموح بتصديرها و قد كان حكام الجزائر يغضون النظر عن ذلك ، بسبب صداقتهم لنابليون .

- تدهورت العلاقات الجزائرية الفرنسية في أغلب الأحيان و أصبحت الحرب مفتوحة بين البلدين ، ولم ينجح السفراء الفرنسيون في إسطنبول و لا مبعوثو السلطان من توقيف الحرب .
- كان لإحتكارات الشركات الأجنبية أثر على العلاقات التجارية بين الجزائر و فرنسا، إذ نشطت المبادلات التجارية بين الجزائر و فرنسا و إن كان أغلبها يتم في إتجاه واحد بسبب العراقيل و العقبات التي كان الفرنسيون يضعونها في وجه التجار الجزائريين في مقابل التسهيلات الكبيرة التي كان يحضى بها التجار الفرنسيون في الجزائر .
- إن شركة بكري و بوشناق حظت على ثقة مسؤولين الإيالة ، و تحصلت بذلك على كثير من الإمتيازات التي جعلتها تحتكر جزءا كبيرا من العمليات التجارية ، كما كان لها دور فعال في زيادة الصراع بين الجزائر و فرنسا إذ تعد سبب رئيسي في إحتلال الجزائر .

الملاحق

تثبت قرارات وشروط الاتفاقية الموقعة من قبل الملك الهلندي وليام أورانج و أمير أمراء الممالك المستقلة في أوجاق جزائر الغرب عم باشا المحترم و قد تثبيت مقررات هذه المعاملة بالكامل وتضم البنود التالية:

1- يتم الصلح بين هلندا و أوجاق الجزائر و الاطراف التابعة بكلى الدولتين و ذلك حسب الاتفاقية المقدمة سنة 1757 م ومن المستحسن تطبيقها حاليا على أن تكون جميع شروطها و قيودها سارية المفعول بها ضمن هذه المعاهدة و ان تطبق بنودها بحذافيرها كا يجب على كلتا الحكومتين مراعات و حماية جميع السفن العائدة لهما سواء أكانت حربية أم تجارية وعدم حدوث أي صدام بين الطرفين و من الآن فصاعدا يجب إقامة علاقات ود و صداقة بين الطرفين

2- من أجل تسوية الأمور التجارية مع الجزائر سيقيم القنصل الهلندي في الجزائر حفلة إذا رغب مثل القنصل الامريكي و سيكون له أتباع و أعوان مراقبون (عيون و جواسيس) لذلك يجب عدم الاعتراض على هذه الإجراءات التي يقوم بها اعوانه حرر في محروسة الجزائر سنة 1231 هـ ، وعقب هذا الصلح أطلق صراح ألف و مائتي اسير إيطالي و إسباني[1].

1- عزيز سامح الترء مرجع سابق ن ص 611.

ملحق رقم ١

معاهدة بين سعادة باي قسنطينة والسيد دومال
حاكم مدينة القالة والممثل لأعضاء الشركة الافريقية

مادة ١ :

نظراً للخدمات التي قدمها صديقنا دومال Demarle للجزائر والميليشية ، ورغبة منا في مجازاته ، يسمح له باكتيال القمح والشعير والفول من مدينة عنابة وتكوش وغيرها من المؤسسات التابعة لنا ، وذلك دون أن يتعرض لاضطهاد السكان أو غيرهم من التجار مهما كانت الأسباب .

مادة ٢ :

يدفع لسعادة الباي ، في شكل رسوم بياستر واحد عن كل خفير قمح يشحن لفرنسا ، ونصف بياستر عن كل خفير من الشعير أو الفول .

مادة ٣ :

يدفع لقائد عنابة ، كذلك ، خمسين بياستر عن كل سفينة تشحن القمح لفرنسا وخمسة وعشرين عن كل مركب صغير .

مادة ٤ :

يدفع لأتراك حصن القصبة في عنابة خمسة وعشرين بياستر عن كل سفينة

الزبيري، مرجع سابق، ص 295

واثني عشر عن كل مركب صغير .

مادة ٥ :

يمنع ، منعاً مطلقاً ، على سكان عنابة ، من الأهالي وغيرهم ، أن ينازعوا دومال حول التجارة المذكورة مهما كانت الأسباب .

مادة ٦ :

يسمح للسيد دومال أن يدفع ثمن القمح في الميناء نفسه أو أن يكتاله هناك دون أن تطلب منه أسعار باهظة .

مادة ٧ :

لا يطالب دومال المذكور برسوم أخرى عن القمح الذي يكتاله في الميناء أو عند السكان ، وذلك لأن تلك الرسوم مفروضة على الباعة ، وان وكيلنا سيتولى جمعها بنفسه .

مادة ٨ :

لا تستطيع أية سفينة أجنبية حتى ولو كانت مسلمة أن تشحن القمح والشعير والفول من عنابة وتكوش أو غيرها من الأماكن المذكورة أعلاه ، وذلك مهما كانت الأسباب .

مادة ٩ :

يعطى للسفن الفرنسية البسكوت والكسكسي لتغذية البحارة والنوتية .

مادة ١٠ :

ونظراً لأهمية التجارة بالنسبة لنا ولفرنسا ، فإننا نأمر آغا عنابة وقائدنا فيها أن يسهرا على ألا يعرقل أحد السيد دومارل في تجارته ، وذلك مهما كانت الأسباب

الزبيري، مرجع سابق، ص 296.

نص المعاهدة النهائية التي وقع عليها الداي مصطفى باشا
والسيد ديبوا تانفيل سنة ١٨٠٢

مادة ١ :

تعود العلاقات السياسية والتجارية بين الدولتين إلى ما كانت عليه قبل القطيعة .

مادة ٢ :

يقوم الداي ووكيل الجمهورية ، اليوم ، بالتوقيع على جميع المعاهدات القديمة والاتفاقيات .

مادة ٣ :

تعيد الايالة إلى الجمهورية الفرنسية جميع المؤسسات الإفريقية بنفس الطريقة ونفس الشروط التي كانت معروفة قبل القطيعة .

مادة ٤ :

ان العفش والدراهم والبضائع التي استولى عليها وكلاء الايالة في مختلف

الزبيري، مرجع سابق، ص 301.

مادة ١١ :

لا يضمن وكيل الحكومة الفرنسية في ديون الخواص من أبناء أمته ، إلا إذا تعهد كتابياً بذلك .

مادة ١٢ :

إذا وقع خلاف بين فرنسي وجزائري ، فإنه لا يمكن البت فيه إلا أمام محكمة عليا ، وذلك ، بالطبع ، بعد احضار المحافظ الفرنسي .

مادة ١٣ :

يتعهد الداي بإرغام رعاياه على دفع جميع المبالغ التي تكون للفرنسيين في ذمتهم ، كما أن المواطن تانفيل يتعهد باسم حكومته أن يدفع جميع المبالغ التي يطالب بها الرعايا الجزائريون بصفة شرعية .

مادة ١٤ :

توضع أملاك جميع الفرنسيين الذين يتوفون في الايالة ، تحت تصرف قنصل الجمهورية الفرنسية .

مادة ١٥ :

يقوم المكلف بالشؤون الفرنسية ، ووكلاء الشركة الإفريقية باختيار مترجميهم والعاملين عندهم .

مادة ١٦ :

ان المكلف بشؤون الجمهورية الفرنسية والمحافظ العام لعلاقاتها التجارية يبقى مكرما ، ويظل ممتعاً بالحقوق والحصانة والصلاحيات المنصوص عليها في المعاهدات القديمة . كما أنه يحتفظ بالاسبقية على وكلاء جميع الأمم الأخرى .

الزبيري، مرجع سابق، ص 303.

مادة ١٦ :

مقر المحافظ الفرنسي مقدس ، ولا تستطيع أية قوة عمومية أن تدخله ما لم يأذن لها ذلك .

مادة ١٨ :

وفي حالة القطيعة (نرجو الله ألا يحدث ذلك أبداً) فإنه يعطى للفرنسيين أجل قدره ثلاثة أشهر لانهاء أشغالهم . ويظلون ، طيلة هذه الفترة ، يتمتعون بجميع الحريات والحماية التي تنص عليها المعاهدات في أوقات السلم .

مادة ١٩ :

ان سعادة الداي يعين صالح خوجة كسفير للايالة في باريس .

حرر يوم ٢٢ شعبان سنة ١٢١٦[1]

الموافق ٦ ابريل ١٧٩٩ م امضاء : مصطفى باشا

ديبوا تانفيل .

الزبيري، مرجع سابق، ص 304.

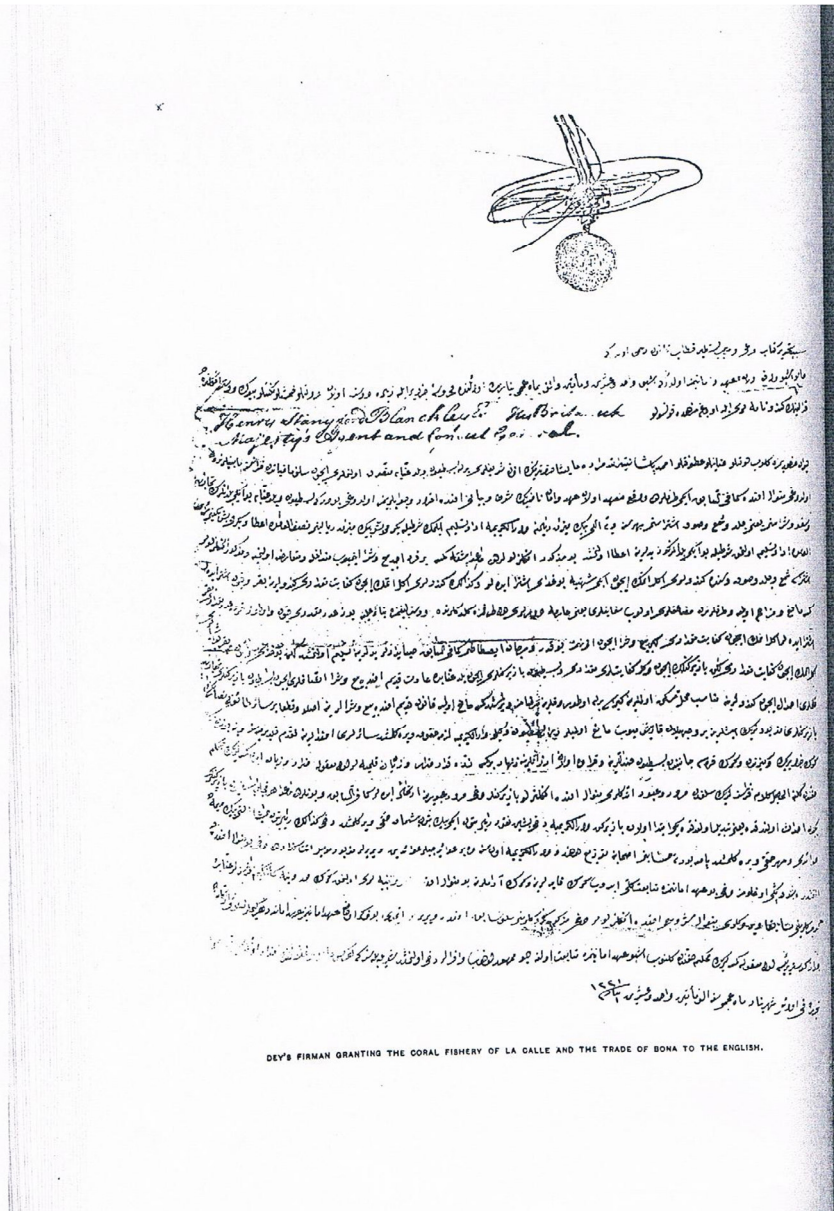

DEY'S FIRMAN GRANTING THE CORAL FISHERY OF LA CALLE AND THE TRADE OF BONA TO THE ENGLISH.

الزبيري، مرجع سابق، ص 305.

لم نتمكن من ترجمة هذه الوثيقة كاملة ، لما حوته من ألفاظ غريبة . ولكننا استطعنا بفضل مساعدة الأستاذ نيازي مدرس اللغة التركية في كلية الآداب بجامعة الجزائر أن نعرف بأنها عبارة عن عقد وقع عليه الداي أحمد باشا سنة ١٢٢١ هـ . (١٨١٧ م) وينص على أن الايالة تكتري للانكليز ، ولمدة عشر سنوات ، الباسطيون (حصن فرنسا) وعنابة تشتري منهما القمح والشعير والجلود والشموع والصوف والبقر والأغنام مقابل ٥٠ ٠٠٠ ريال تدفع سنوياً على قسطين .

ومن جملة الشروط الواردة في هذا النص أن الايالة تحمي التجار البريطانيين من اعتداءات الأهالي ، وتمنع تصدير الحبوب في سنوات المجاعة . كما أنها تسمح لكل سفينة انكليزية أن تشتري من موانئ قسنطينة مائة رأس من الغنم و ٣٤ من البقر لتغذية البحارة والنوتية .

الزبيري، مرجع سابق، ص 306.

النص رقم 33 : معاهدة السلم بين فرنسا « وإيالة » الجزائر المبرمة في 7 نيفوس (ديسمبر) السنة العاشرة من الجمهورية الموافق 23 هلال شعبان عام 1216 للهجرة[1].

إن الحكومة الفرنسية و«إيالة» الجزائر تعترفان بكون الحرب ليست حالة طبيعية بين الدولتين وإنه مما يتلاءم وكرامة ومصالح كل منهما هو إعادة أواصر العلاقات القديمة بينهما.

وبمقتضى ذلك فإن مصطفى باشا داي، باسم «إيالة» الجزائر والمواطن شارل فرانسوا ديبوا تانفيل القائم بالأعمال والمفوض العام للعلاقات الخارجية والتجارية للجمهورية الفرنسية مزودا بصلاحيات مطلقة من طرف القنصل الأول لإقرار السلم مع «الإيالة»

- **البند 1** : تعاد العلاقات السياسية والتجارية بين الدولتين إلى الحالة التي كانت عليها قبل القطيعة.
- **البند 2** : إن المعاهدات والاتفاقات والمشارطات القديمة يتم إعادة إقرارها والتوقيع عليها في اليوم الذي يوقع فيه على هذا الاتفاق من طرف كل من الداي ووكيل الجمهورية.
- **البند 3** : تعيد « إيالة » الجزائر إلى الجمهورية الفرنسية امتيازات الشركة الافريقية بنفس الطريقة وبنفس الشروط التي كانت تتمتع بها فرنسا قبل القطيعة.
- **البند 4** : إن النقود والأمتعة والسلع التي استولى عليها أعوان «إيالة » الجزائر في الوكالات (وكالات الشركة) سيتم استردادها بعد

1. المصدر : A. E. P. /M. D. Algérie 1.

الزبيري، مرجع سابق، ص 392.

وقد تم عقد الإتفاقية بين الطرفين حولت رعايا البندقية الإقامة في إسطنبول وغيرها وحقهم فيتملك العبيد وإمضاء وصاياهم، كما سمح لهم بالدخول إلى الموانئ العثمانية وحماية سفنهم وممتلكاتهم في الوقت الذي تمنى فيه تجار الدولة العثمانية التمتع بحقوق مماثلة[1] ،وكذلك الموافقة على تعيين سفير البندقية في حي غلطة بإسطنبول ليشرف على مصالحها ويعد هذا أول تمثيل سياسي رسمي أوروبي لدى الدولة، ويعتبر بمثابة تقنين نظام الإمتيازات الأجنبية في الأراضي العثمانية وقد عثرنا على تلك المعاهدة باللغة الانجليزية فترجمناها إلى اللغة العربية وقد جاءت الاتفاقية على النحو الآتي:

-**المادة الأولى:** لا يقبل أي احد من الطرفين إيواء المجرمين ضد الدولة الأخرى، وكذلك اللصوص والذين يجب تسليمهم فورا إلى الطرف الآخر هم و المسروقات التي بحوزتهم.

-**المادة الثانية:** يسمح لتجار البلدين بدخول أراضي الطرف الآخر والتجارة فيها برا وبحرا دون معوقات.

-**المادة الثالثة:** تشمل هذه الإتفاقية دوق ناسو ورعيته مع التأكيد على عدم دفعهم لأية ضرائب أو تعويضات مالية وعدم منعهم من ممارسة أي نشاط.

-**المادة الرابعة:** تستقبل سفن كل طرف بالترحاب ولا تتعرض للاعتداء.

-**المادة الخامسة:** يدفع البنادقة مبلغ اجمالي قدره 436 دوكات رسوم دخول لكل من ليبانتو ومدن سوكتاري واليسبو و دريفاستو في ألبانيا، ويتم تصليحها من قبل حاكم مدينة إسطنبول.

1- ماري ملزيا باتريك،**سلاطين بني عثمان**، مؤسسة عزالدين للطباعة والنشر،بيروت،ط1،1407ه،ص32.

المادة السادسة: بغض النظر عن الحرية المطلقة للتجار البنادقة في الأراضي العثمانية فإنه يجب عليهم دفع نسبة 2 بالمئة من إجمالي قيمة بضائعهم، وكذلك الحال بالنسبة للتجار العثمانيين الناشطين في أراضي البندقية.

-**المادة السابعة:** يعتق جميع الصيادين دون دفع فدية إلا من إعتنق منهم الديانة المحمدية،فإنه يدفع ألف بياسترا مقابل تحريره .

-**المادة الثامنة:** يسمح لجميع السفن القادمة و المغادرة إلى البحر الأسود بالتوقف في إسطنبول وتحميل ما تحتاجه من مؤن ثم الإبحار بحرية تامة.

-**المادة التاسعة:** يتم دفع نسبة 2 بالمئة على بضائع الدول النصرانية المصدرة من البحرين الأسود والأبيض المتوسط والمباعة بواسطة التجار البنادقة والذين يحظر عليهم نقل بضائع المسلمين.

-**المادة العاشرة:** يجب جميع المقيمين في حي بيزا دفع ديونهم للبنادقة، ماعدا الأموال المصدرة أو المتعلقة برعايا إمارة جنوة.

المادة الحاديةعشر: يتمتع الرعايا البنادقة بحرية زيارة البطريكية في إسطنبول.

-**المادة الثانية عشر:** تتولى كل دولة حماية الرجال والبضائع للسفن المعطلة أو المتضررة في مياهها.

-**المادة الثالثة عشر:** إذا مات شخص بندقي دون وصية أو وإرث فإنه لا يجوز التصرف بإرثه ويتم حصر ميراثه قبل القنصل والقاضي وباشا المنطقة ثم يسلم للقنصل أو التاجر البندقي الآخر إلا أن يطلبه دوق البندقية .

-**المادة الرابع عشر:** ليس لأي منا – السلطان والحاكم– تقديم المعونة أو الدعم لأعداء الطرف الآخر.

-**المادة الخامس عشر:** لايجوز إيواء أي عدو أو خائن للسلطان في أي من الحصون أو القلاع أو المدن التي يمتلكها الدوق في رومانيا وألبانيا، وكذلك لا يقدم له الدعم المالي أو يسمح له بالعبور برا أو بحرا وللسلطان حق إعلان

الحرب على تلك الأراضي، أو القلاع في حالة مخافة هذه الشروط ولكن الحرب لا تعني بالضرورة قطع السلام أو إنتهاك المعاهدة ويجب على الدولة العثمانية القيام بالشئ نفسه إتجاه دوق البندقية .

-**المادة السادسة عشر**: يمكن لراعي البندقية إيفاد قنصل له إلى إسطنبول إذا رغب في ذلك بخسب الإعراف السائدة وأن تكون له الصلاحية للفصل بين رعيته وإدارة شؤونه وعلى السلطان توجيه الباشا أو قائد الروميلي بتقديم المساعدة اللازمة للقنصل لتسيير أموره.

-**المادة السابعة عشر**: تتعهد سلطنتي - أي الدولة العثمانية- بتصليح وتعويض جميع الأضرار التي وقعت على الأشخاص والبضائع نتيجة لعمليات العثمانيين أثناء فتح مدينة إسطنبول شريطة أن تثبت عدالة تلك المطالب وملائمتها .

-**المادة الثامنة عشر**: يحق للبنادقة إدخال الأموال والنقود إلى الدولة سواءا كانت مسكوكة أو غير ذلك دون دفع أية ضرائب شرط أن تعرض المعادن الغير مسكوكة على إدارة النقود والصرف .

-**المادة التاسع عشر**: تسقط جميع الديون المتراكمة على سكان مدينة إسطنبول وبخاصة رعايا إمارة البندقية، وذلك عن الفترة السابقة على فتح العثمانيين للمدينة وليس لتلك الديون اية صفة قانونية لاحقة.

وسارع سفراء الدول الأوروبية والذين أصبح لهم موطئ قدم في إسطنبول إلى تهنئة السلطان "**سليم الاول**" بمناسبة توليه حكم البلاد وطلب تجديد المعاهدات لدولتهم ولكن السلطان رفض الإستمرار في مسلسل الحصول على إمتيازات جديدة وهو الأمر الذي إعتادو عليه في الماضي[1].

1- محمد فريد بك ،مرجع سابق ،ص 89.

نصت الاتفاقية المعقودة بين الجزائر و الاميرال الإنجليزي عام 1816 على ما يلي:

1- من الآن فصاعدا لا يحق للأوجاق استرقاق الأوربيين و بناء على هذا الشرط يتعهد الأوجاق المذكور بإطلاق سراح جميع الأوربيين مباشرة دون أي تأخير.

2- إن حاصلات منطقتي بروني ووهران ستدفع تعويضا على الخسائر التي لحقت بإنجليترا و رعايا الدول التابعة لها وقد قدر قيمة تلك الحاصلات بحوالي 360 ألف ريال و هي تدفع على شكل ضرائب وبناء على هذه الاتفاقية قد تم إلغاءها.

3- من الآن فصاعدا تلغى الهدايا و الأقجات المقدمة من قبل القنصل للداي لأن هذه العادة غير متبعة في الغرب و لدى قدوم القنصل يحق له إقامة حفلة إذا رغب بذلك شريطة ألا تتجاوز تكاليفها خمسة آلاف ليرة إنجليزية .

4- سيتم الصلح مع هولندا أو توابعها بنفس الشروط و على الرغم من هذه الشروط فقد احتفظ الجزائريين بحق محاربة الدول الأوربية لكن الدول الأوربية اتحدت و تعاونت فيما بينهم و بهذا الشكل لم يعد لدى الجزائريين عبيد و لا يحق لهم معاملة الاسرى معاملة العبيد[1].

1- عزيز سامح التر، مرجع سابق ، ص 610.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر:

أولا : المصادر العربية

01- خوجة حمدان بن عثمان، **المرآة**، تقديم و تعريب و تحقيق محمد العربي الزبيري ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزار، 1964م .

02- وليام شالر ، **مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر (1816م-1824م)**، تعريب و تقديم إسماعيل العربي ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر ،1982م .

ثانيا : المصادر الأجنبية :

Gabriel Esquer , **la prise d'Alger** ,1830 , paris , 1929 .

قائمة المراجع:

أولا: بالعربية :

01- المدني أحمد توفيق ، **هذه هي الجزائر** ، ب ط ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة .

02- الهندي محمود إحسان ، **الحوليات الجزائرية** ، العربي للإعلان و النشر و الطباعة و التوزيع ، دمشق ، 1977م .

03- قنان جمال،**نصوص و وثائق في تاريخ الجزائر الحديث**،دار الرائد للكتاب،الجزائر،2001.

04- آلتر عزيز سامح ، **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية** ، ترجمة محمد علي عامر ، دار النهضة ، ط1 ، بيروت ،1989م .

05- ياغي إسماعيل،**الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث** ،مكتبة العيكان،عمان،2000م.

06- الزبيري محمد العربي ، **التجارة الخارجية في الشرق الجزائري (1792م-1830م)** ، ط2 ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1984م .

07- الناصر رانسي إدريس ، **العلاقات العثمانية الأوروبية في القرن السادس عشر** ، ط1 ، دار الهدى ، بيروت ، 2007م .

08- أوغلي إكمال الدين إحسان ، **الدولة العثمانية تاريخ و حضارة** ، ترجمة صالح سعداوي ، مركز الأبحاث للتاريخ و الفنون و الثقافة الإسلامية ، إسطنبول ، 1999م .

09- ديو رانت وول ، **قصة حضارة** ، المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم ، جامعي الدول العربية ، القاهرة ، ج 3 .

10- رافق عبد الكريم ، **العرب و العثمانيون** ، مكتبة أطلس ، دمشق ، 1974م.

11- قنان جمال ، **معاهدات الجزائر مع فرنسا (1619م-1830م)** ، ط1 ، دار هومة ، الجزائر، 2010م .

12- فريد بك محمد ، **تاريخ الدولة العلية العثمانية** ، تحقيق إحسان عباس ، دار النفائس ، بيروت ، 1981 م .

13- صلابي علي محمد ، **الدولة العثمانية عوامل النهوض و أسباب السقوط** ، دار الفجر للتراث ، القاهرة ، 2004م .

14- المنصور ميمونة حمزة ، **تاريخ الدولة العثمانية** ، ط1 ، دار الحامد ، عمان ، 2008م .

15- ب.م ، **بريطانيا و الشرق الأوسط** ، من أقدم العصور حتى 1952م ، ترجمة أحمد السلمان ، مطبعة الرابطة ، بغداد ، 1956م.

16- ب.م ، **الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الإنحطاط** ، ط1 ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، 1414 هـ .

17- مصطفى نادية و آخرون ، **العصر العثماني** ، ط1 ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، ج11 ، القاهرة ، 1417 هـ .

18- مجهول ، **تاريخ عصر النهضة الأوروبية** ، دار الفكر ، دمشق ،1405هـ .

19- مجهول ، الإسلام محاضرته ، ترجمة كمال الدين الحناوي ، المكتبة العصرية ، صيدا ، 1981م .

20- قنان جمال ، **العلاقات الجزائرية الفرنسية** ، منشورات وزارة المجاهدين ، الجزائر ،2009م .

21- سعد الله أبو القاسم ، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث** ، تصحيح محمد الميلي ، ج2 ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1998م .

22- سعد الله فوزي ، **يهود الجزائر موعد الرحيل** ، ج1 ، دار الأمة للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2010م .

23- باي أحمد ، **مذكرات الحاج أحمد باي** ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، م1 ، ط2 ، الجزائر ، 1981م .

24- برينيان أندريه ، **الجزائر بين الماضي و الحاضر** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1984م .

25- ريمون أندريه ، **المدن الكبرى في العصر العثماني** ، دار الفكر للدراسات و النشر و التوزيع ، القاهرة ، 1991م .

26- وليام سبانسر ، **طائفة رياس البحر** ، تحقيق عبد القادر زيادة ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 1980م .

27- سعيدوني ناصر الدين ، **ورقات جزائرية** ، دار البصائر ، الجزائر ، 2009م

28- كوزان أرجمون ، **السياسة العثمانية** ، إتجاه الإحتلال الفرنسي ، ترجمة عبد الجليل التميمي ، منشورات الجامعة التونسية ، تونس ، 1970م .

29- زروال محمد ، **العلاقات الجزائرية الفرنسية 1791م-1830م** ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية وحدة الرغاية ، الجزائر ، 2009م .

30- صالح عباد ، **الجزائر خلال الحكم التركي 1514م-1830م** ، ط2 ، دار هومة للطباعة و النشر ، الجزائر 2007م .

31- عبد القادر حليمي ، **مدينة الجزائر نشأتها و تطورها قبل سنة 1930م** ، مطبعة الدار العربية ، الجزائر ، 1972م .

ثانيا: الأجنبية :

01- Hammer (de) , **Histoire de lempire ottoman** depuis son origine jusqu'à nos . jour , tard ,pris ,1836 .

02- Feraud , **Histoire des villes de la willes de les provine de Costantine** , Alger , 1877 .

03- Masson , **Histoire des tablissements et du commerce Français on Afrique du nord** , paris , 1909 .

04- Emerit (Marcel), **la situation Economique de la régence** , paris , 1830 .

ثالثا : المجلات

01-مطمر محمد ، **الغزو و الإحتلال الفرنسي للأوراس** ، مجلة العلوم الإنسانية ، ع10، الجزائر.

02-مجلة الجندي ، نوفمبر ، العدد 15 ، الجزائر ،1972م .

03-الثقفي يوسف رابع علي ، **الإمتيازات العثمانية الفرنسية 941هـ/1535م** ،مجلة كلية العلوم الشرعية و الدراسات الإسلامية ، العدد 06 ، الرياض ، 1982م

04- الكيلاني شمس الدين ، **العثمانيون و الأوروبيون في القرن السادس عشر** ، مجلة الإجتهاد ، العدد 43 ، بيروت .

05- الغاشي مصطفى ، **العلاقات الفرنسية العثمانية خلال القرن 16م و إنعكاساتها المستقبلية** ، مجلة كلية الآداب ، المغرب ، العدد 08 ، 1997م .

06- دليل إفريقيا لسنة 1875م –**تاريخ الجزائر في سنة 1816م** –و معلوماته نقلا من تاريخ البحرية الفرنسية ، الجزائر ، 1830م .

07- سعيدوني ناصر الدين ، **الحصار البحري على الجزائر** ، المجلة التاريخية المغاربية ، العدد 06 ، تونس ، 1976م .

المعاجم

- صابان سهيل ،**المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية** ، ط3 ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، الرياض ، 2000م .

الرسائل و المذكرات الجامعية

01- ياسر عبد العزيز القارئ ، **دور الإمتيازات في سقوط الدولة العثمانية** ، 02- رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة أم القرى ، المملكة العربية السعودية ،2001م كمال حسنة ، **العلاقات العثمانية الفرنسية في عهد سليم الثالث** ، مذكرة ماجستير ، قسم التاريخ ، جامعة الجزائر ، 2001م .

03- خمري جمعي ، **المشارع الفرنسية لإحتلال الجزائر** ، جامعة منتوري ، الجزائر ، 2008م.

الملخص:

تعد الإمتيازات الإقتصادية من أخطر أشكال الإمتيازات ، نظرا لكونها تمنح الأجانب ملكيات و تسهيلات لممارسة التجارة ، وقد شملت هذه الأخيرة الجزائر فكان من أبرز صورها على الإطلاق إمتياز صيد المرجان في الساحل الشرقي الجزائري بين عنابة والقالة ، حيث أن معظم الشركات الأجنبية ركزت نشاطها بشكل كبير في هذه الناحية بالذات ، و هذا ما أدى إلى زيادة الأطماع الأوروبية في الجزائر ، وقد ظهر بشكل جلي من خلال حملت اللورد إكسموث ، و ترتب عن ذلك إعداد دراسة عن الساحل الجزائري و ضبط الخريطة المفصلة لأحسن موقع لإنزال الجيش الفرنسي على التراب الجزائري ، ومنه إحتلالها سنة 1830.

Résumé:

Les concessions économiques des formes les plus dangereuses de privilèges, parce qu'ils sont accordés aux propriétés étrangères, et des installations pour l'exercice du commerce, celui-ci inclus l'Algérie était les formes les plus éminents à tous le privilège de la pêche du corail sur la côte est de l'Algérie entre Annaba et El Kala, où la plupart des entreprises étrangères concentre considérablement son activité ce point de vue, ce qui est ce qui a conduit à une augmentation des ambitions européennes en Algérie, a émergé clairement à travers l'alésage de lord Exmouth, et prendre des dispositions pour la préparation d'une étude sur la côte algérienne et la mise en place de la carte détaillée du meilleur site de l'atterrissage de l'armée française sur le sol algérien, et de son occupation de l'année 1830.

الفهـــرس

العنوان
البسملة
شكر وتقدير
إهداءات

العنوان	ص
قائمة المختصرات	
مقدمة	
الفصل الاول: الامتيازات الأوربية وعلاقتها بالدولة العثمانية	
تمهيد	06
المبحث الاول: مفهوم الامتيازات الأوروبية	07
المطلب الأول: تعريف الامتيازات	07
المطلب الثاني: دوافع الامتيازات	07
المبحث الثاني :الامتيازات الأوربية في البلاد العثمانية	12
المطلب الاول: الاتفاق العثماني الفرنسي	12
المطلب الثاني : الاتفاق العثماني البريطاني	17
المطلب الثالث: الأثار العامة للامتيازات	19
المبحث الثالث :بداية الامتيازات الفرنسية الاقتصادية في الجزائر قبل 1800م.	22
المطلب الأول: الفترة الاولى من 1520-1619م.	22
المطلب الثاني: الفترة الثانية 1640-1800م.	24
خلاصة الفصل	28
الفصل الثاني: الامتيازات الفرنسية الاقتصادية في الجزائر و علاقتها بالشركات الاجنبية	
تمهيد	30
المبحث الأول: الشركات الأجنبية	31

المطلب الأول: الشركة الملكية الإفريقية 1741	31
المطلب الثاني: الوكالة الإفريقية	33
المطلب الثالث:شركة بكري و بوشناق	36
المطلب الرابع: شركة السيد باري(paret)	38
المبحث الثاني: التجارة الخارجية في بايلك الشرق	40
المطلب الاول: الصادرات.	40
المطلب الثاني : الواردات .	47
خلاصة الفصل	48
الفصل الثالث: الامتيازات وعلاقتها بتأزم العلاقات الفرنسية الجزائرية	
تمهيد	50
المبحث الأول: مسالة ديون بكري وبوشناق.	51
المبحث الثاني: حملة اللورد إكسموث 1816	53
المبحث الثالث: الحصار البحري الفرنسي على الجزائر وموقف الدولة العثمانية:	58
المبحث الرابع: الغزو الفرنسي للجزائر 1830	62
خلاصة الفصل	63
الخاتمة	65
قائمة الملاحق	67
القائمة البيليوغرافية	
الملخص	
الفهرس	